جامعة بنها
كلية الحقوق
قسم الدراسات العليا

دور السياسة النقدية في مصر ودول العالم في مواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد

تحت إشـراف

أ.د/ عصام حسني عبد الحليم
أستاذ الاقتصاد والمالية العامة ووكيل الكلية لشئون الدراسات العليا
كلية الحقوق – جامعة بنها

أ.د/ أحمد مصطفى محمد معبد
أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة
كلية الحقوق – جامعة بنها

٢٠٢٢

مقدمة:

اجتاح العالم في الآونة الأخيرة وبالتحديد بداية عام ٢٠٢٠ أزمة اقتصادية شديدة لم تولد في الحقل الاقتصادي من قبل، عندما واجه الأطباء والعلماء وظهور (الفيروس التاجي المجهول كورونا سرعان ما طالبت الدول والحكومات التباعد البدني بين الناس والعزل وسع سرعة انتشاره في مدينة "ووهان" الصينية إلى أرجاء الصين كلها، سرعان ما أعلنت دول العالم إلى اكتشاف حالات "كورونا" تضاربت آلات الحرب على جبهتين في أن واحد حصار الوباء ومقاومة الركود الاقتصادي وفشل العلم حتى الآن في تفسير أسباب المرض ووسائل علاجه وعجز الاقتصاديون كذلك في تحديد سبل تلافي آثار انتشار الوباء من الناحية الاقتصادية، ليس في دولة واحدة بل على صعيد الاقتصاد العالمي برمته، لأن الأزمة الاقتصادية الحالية أشد خطورة من الأزمة العالمية عام ٢٠٠٨.

وفي مواجهة هذا الفيروس اللعين حاول الاقتصاديون في العالم التنقيب في النظريات والخبرات السابقة للعثور على علاج الأزمة الاقتصادية المتزايدة، وحاول البعض التنبؤ بعلاج هذه الأزمة التي تزامنت مع الركود الاقتصادي العالمي.

وحاولتا دول العالم ومن بينها مصر وضع بعض الإجراءات لكبح جماح "فيروس كورونا" حيث فرضت حظر التنقل وكذا العزل الذاتي للحد من انتشاره وما بين الحظر والإغلاق ووضعت السلطات النقدية في مصر ودول العالم مجموعة من الإجراءات لاحتواء هذا المرض اللعين.

منهجية البحث:

سيتم اتباع المنهج التحليلي من خلال دراسة بعض الإجراءات التي فرضتها مصر وبعض دول العالم لمواجهة فيروس كورونا المستجد من خلال بعض السياسات سواء القطاع الصحي وبعض القرارات الاقتصادية لمواجهة هذا المرض اللعين.

خطة البحث– سوف يتم تقسيم هذا البحث كالتالي:

المبحث الأول: دور السياسة النقدية في مصر ودول العالم في مواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد

المطلب الأول: مواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد في مصر التداعيات والسياسات

المطلب الثاني: السياسة الحمائية للدول وأثرها في تغير سعر الصرف وجائحة كورونا

المبحث الأول

دور السياسة النقدية في مصر ودول العالم في مواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد

نلقى في هذا المبحث بعض الإجراءات التي فرضتها مص وبعض دول العالم لمواجهة فيروس كورونا المستجد من خلال بعض السياسات سواء القطاع الصحي وبعض القرارات الاقتصادية لمواجهة هذا المرض اللعين فنقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: مواجهة مصر لتداعيات فيروس كورونا.

المطلب الثاني: السياسة الحمائية للدول وأثرها في تغيير سعر الصرف وجائحة كورونا

المطلب الأول

مواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد في مصر التداعيات والسياسات

تسببت أزمة وباء كورونا في إجراءات تراجع كبير لمعظم الاقتصاديات في العالم ومن بينها مصر، حيث تسببت تباطؤ الاقتصاد العالمي بالفعل في تقلص حجم السياحة الوافدة إلى البلاد، وتراجع المتحصلات الواردة من قناة السويس، وكذلك تضاؤل تحويلات المالية القادمة من المصريين العاملين بالخارج.

وتستأثر المصادر المشار إليها بنسبة ١٤.٥% من الناتج المحلي الإجمالي لمصر، ومن هذا المنطلق يؤدي اختلال مصادر الدخل المشار إليها إلى تداعيات واسعة النطاق وتبعات طويلة المدى على الاقتصاد المصري[١].

فقد أصاب فيروس كورونا بشدة قطاع الصحة وكذلك القطاعات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المصري، وأثر سلبياً على حصيلة برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته مصر عام ٢٠١٦ بعد أن كانت مصر على وشك الانطلاق نحو خطة تحول اقتصادي واحد، ومع ذلك لم تستطع الاصلاحات الصمود في ظل الأزمة دون أن تتأثر بشكل أو بأخر بتداعيات تلك الصدمة الوبائية، بل تأثر الكثير من مؤشرات الاقتصاد الكلي، وفي محاولة جاهدة من الحكومة المصرية لاستيعاب تبعات أزمة وباء كورونا الأمر الذي دفع مصر إلى برامج صندوق النقد الدولي للترتيبات الهيكلية الاحتياطية والأدوات المالية السريعة، خشية أن تفقد الانجازات المحققة قبل الأزمة.

---

[١] د/ جيهان عبد السلام عباس أثر وباء كورونا على أداء الاقتصاد المصري، التداعيات السياسية لمواجهة المؤتمر العلمي الخاص بكلية التجارة، طنطا، لسنة ٢٠٢١، ص٤.

تداعيات تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد المصري:

قطعت أزمة فيروس كورونا مسيرة نجاح الاقتصاد المصري قطعت أزمة فيروس كورونا مسيرة نجاح الاقتصاد المصري حيث شهد الاقتصاد العالمي أسوأ أزمة اقتصادية منذ الكساد العظيم في الثلاثينات من القرن الماضي[١]، حيث تدفع مع خبراء صندوق النقد الدولي أن تشهد جميع البلدان تباطؤا في نشاطها الاقتصادي، ولم تكن أثار تلك الأزمة على المستوى العالمي فقط ولكن أثرت وبشكل مباشر على الاقتصاد المحلي وكان رد فعل مصر مبكرا نسبيا للحد من تفشي هذا الوباء ففي منتصف شهر مارس ٢٠٢٠ نفذت الحكومة العديد من الإجراءات لاحتواء انتشار فيروس كورونا بما في ذلك حظر السفر على رحلات الركاب التجارية الدولية، حظر التجول الليلي من ٨ مساءً وحتى ٦ صباحاً، وحظر التجمعات وإغلاق المدارس والمؤسسات الدينية، وتعتبر هذه الإجراءات المحلية لمكافحة فيروس كورونا متواضعة للمعايير الدولية، حيث يهدف الإغلاق الجزئي للاقتصاد المصري إلى تحقيق توازن بين الصحة العامة والاعتبارات الاقتصادية وبالتالي تمكنت البلاد من الاستمرار في العمل في ظل وتيرة أبطأ للنشاط الاقتصادي لكنها تجنبت الإغلاق الكامل.

ولبيان تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد المصري لابد أولا من التطرق إلى:

تداعيات فيروس كورونا على قنوات التأثير الخارجية على الاقتصاد المصري.

تداعيات فيروس كورونا على أداء الاقتصاد الكلي المصري .

السياسات الاقتصادية المصرية لمواجهة وباء كورونا.

<u>أولاً: تداعيات فيروس كورونا على قنوات التأثير الخارجية على الاقتصاد المصري:</u>

من أهم قنوات التأثير الخارجية على الاقتصاد المصري هي:

السياحة.

التجارة الدولية.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

تحويلات المصريين العاملين بالخارج.

ميزان المدفوعات.

---

[١] أ.د/ أسامة محمد بدر، د/ أدهم محمد السيد/ دور الاحتياطي النقدي الاجتماعي في امتصاص تداعيات فيروس كورونا الاقتصادية وتكلفة التأمين عن الذات، دراسة تحليلية على الاقتصاد المصري، مجلة البحوث المالي والتجارية المجلد ٢٢، العدد الثالث يوليو ٢٠٢١.

١-قطاع السياحة:

تعتبر السياحة أحد أهم القطاعات الاقتصادي في مصرن لما لها من قدرة على تحقيق النمو وجلب العملة الصعبة، وتوظيف العديد من العاملين ذوي المؤهلات العليا والمتوسطة وحتى غير المتعلمين، وبعد القطاع السياحي احد أهم القطاعات المتضررة بالأحداث الدولية والاقليمية والمحلية بفعل تفشي وباء الكورونا، مع توقف حركة السياحة والطيران بشكل كامل منذ فبراير ٢٠٢٠ وقد حقق قطاع السياحة المصري قبل أزمة وباء الكورونا نمو ملحوظًا في عام ٢٠١٩ ، إذ بلغ عدد السائحين الوافدين إلى مصر نحو ١٣ مليون سائح مقابل ١١.٣ مليون سائح عام ٢٠١٨.

في حين سجلت الليالي السياحية نحو ١٣٦.٢ مليون ليلة عام٢٠١٩ مقابل ١٢١.٥ مليون ليلة عام ٢٠١٨، وهذا التطور الإيجابي جاء نتيجة عدة عوامل من بينها استقرار الوضع السياسي والأخر في مصر، والاهتمام بالبنية التحتية وتجهيز الفنادق واستقرار أسعار الصرف فضلا عن الترويج السياحي لمقومات سعر السياحية[١].

وتوافرت جانحة كورونا على قطاع السياحة المصري خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ حيث انخفاض عدد السائحين إلى ٢.٢ مليون سائح يمثلون١٩% من السياحة المعتادة مقارنته بعام ٢٠١٨ وبالتالي تحقيق إيراد سياحي بنحو ٣٦٠ مليون دولار فقط وهو ما يعني خسارة نحو ١٨ مليار دولار مقارنة بالمستهدف هذا العام بسبب تراجع عدد السائحين بنسبة ١٠٠% خلال أشهر أبريل ومايو ويونيو٢٠٢٠ والتي تمثل ذروة الأزمة، حيث شهد أبريل ٢٠٢٠ أقل عدد سياحة وافدة بنحو ١٠٠٠ سائح فقط مقارنة وأبريل ٢٠١٩ الذي بلغ عدد السائحين ٩٣٢ ألف سائح وبدأ يظهر شيئا من التحسن في يوليو وأغسطس ٢٠٢٠ بوفود ٨٩ ألف و ٢٢٣ ألف سائح على التالي، لتنخفض نسبة التراجع الحركة السياحية إلى ٨٢% في أغسطس ٢٠٢٠، ولكن مع ظهور وباء كورونا سجلت أعداد السائحين انخفاض ملحوظ خلال الفترة من أبريل – يونيو ٢٠٢٠ ووفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بعد قياس الآثار الحالية والمستقبلية اللازمة على قطاع السياحة أمر صعباً، حيث كشفت الأزمة عن أوجه القصور في نظم المعلومات الإحصائية للسياحة سواء على المستوى العالمي أو المصري ويوضح الجدول الآتي تطور أعداد السياح الوافدين إلى مصر عام ٢٠٢٠/٢٠١٩.

---

[١] د. سلوى محمد مرسي و د/ زينب محمد الصاوي تداعيات فيروس كورونا المستجد بالقطاع السياحي المصري، سلسلة أوراق السياسات (معهد التخطيط القومي) مايو ٢٠٢٠، ص ١٠.

جدول رقم (١)

تطور أعداد السياح الوافدين إلى مصر عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠

ألف سائح

الشهور	قبل الأزمة عام ٢٠١٩	أثناء الأزمة٢٠٢٠	محل التغير %
يناير	٨٦١	٩٤٥	١٠
فبراير	٨٨٥	٩٤٢	٦
مارس	١٠٩٧	٣٩٨	٦٤-
أبريل	١٢٢٠	١	١٠٠-
مايو	٩٣٢	٢	١٠٠-
يونيو	١٠٨٣	٤	١٠٠-
يوليو	١٢٢٥	٨٩	٩٣-
أغسطس	١٢٢١	٢٢٣	٨٢-

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى قاعدة بيانات منظمة السياحة العالمية لفترة كوفيد ١٩.

ولقد كان لانخفاض أعداد السياح الوافدين إلى مصر أثره السلبي على الإيرادات من هذا القطاع، حيث انخفضت الإيرادات السياحية في النصف الأول من عام ٢٠٢٠ بنحو ٥٥% مقارنة بالفترة المناظرة لا في عام ٢٠١٩،ويوح الشكل رقم (١) حجم الإيرادات السياحية في عامي ٢٠١٩-٢٠٢٠ حيث جاء التدهور أكبر في الإيرادات السياحية خلال الفترة (أبريل يونيو ٢٠٢٠) مقارنة بالربع الأول من العام ذاته[١].

[١]المركز المصري للدراسات الاقتصادية، متابعة أثار كوفيد على الاقتصاد المصري قطاع السياحة، نوفمبر ٢٠٢٠، العدد٢٥، ص ٥، متاح على الرابط التالي:

لمزيد من التفاصيل:

http://www.eces.org.eg/publicatiosDetails?Lang=AR&C=1&T=ID=125&%D8%B1%D8%A3%D9%8A-%D9%8A-%8%AE%D8%A8%D8%B1-(%D8%B1%B1%D8%D9%9%81%8A)

د/ سالي محمد فريد التداعيات المحتملة لازمة كورونا ، معهد التخطيط القومي سلسلة على الاقتصاد المصري أوراق السياسات، الإصدار١٧ يونيو ٢٠٢٠ ج٣.

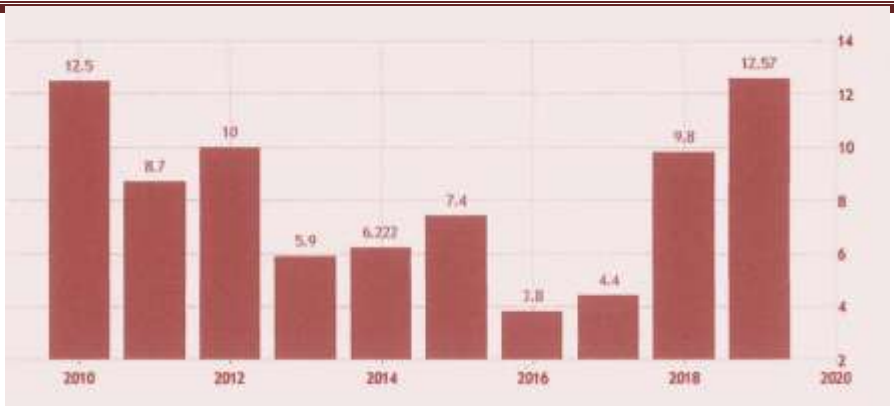

المصدر: البنك المركزي المصري

شكل رقم (١)

حجم الإيرادات السياحي في مصر خلال عامي٢٠١٩ و٢٠٢٠

٢-التجارة الدولية:

بلغت القيمة الإجمالية للصادرات المصرية٢.٣٣ مليار دولار في سبتمبر ٢٠٢٠ مقابل ٢.٣٩ مليار دولار في سبتمبر ٢٠١٩ ومن أهم السلع التي ارتفعت قيمة صادراتها كل من اللدائن بأشكالها الأولية، المواد الغذائية، السجاد، الأدوية ومستحضرات الصيدلية، الأثاث، السكر، بينما كانت من أهم السلع التي انخفضت صادراتها: البترول ومنتجاته الأسمدة، الفاكه الطازجة، ومنتجات ال ألبان، والمنتجات الخزفية والصحية، ومنتجات الصابون.

أما بالنسبة للواردات المصرية فقد شهدت القيمة الإجمالية انخفاضا لتصل إلى٥.٠٣ مليار دولار في سبتمبر ٢٠٢٠ مقابل ٦.٣٩ مليار دولار في سبتمبر ٢٠١٩، ومن أهم السلع التي انخفضت وارداتها القمح والذرة والبترول الخام ومنتجاته.

البيـــان	سبتمبر ٢٠٢٠	أغسطس ٢٠٢٠	سبتمبر ٢٠١٩	أغسطس ٢٠١٩
الصادرات غير البترولية	٢٠٠٨	١٦٩٥	٢٠٩٨	٢٠٢٧
صادرات البترول الخام ومنتجاته	٢٠٣	٢١٩	٢٣٠	٣٦٧
إجمالي الصادرات	٢٣٢٨	١٩١٤٤	٢٣٢٨	٢٣٩٤
الواردات غير البترولية	٤٥٤٧	٤٣٩٠	٤٥٤٧	٥٦٦٢
الواردات من البترول ومنتجاته	٤٨٦	٥٤٤	٤٨٦	٧٣٢
إجمالي الواردات	٥٠٣٣	٤٩٣٤	٥٠٣٣	٦٣٩٤
حجم التجارة	٧٣١	٦٨٤٨	٧٣٦١	٨٧٨٨

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة التجارة الخارجية، اكتوبر ٢٠٢٠، متاح على الرابط التالي:

HTTPS://WWW.CAMPMAS.GOV.EG/PAGES/PUBLICATIONS.ASPX?PAGE_ID=5017^YERA=23320

.

كما أدت أزمة كورونا إلى تراجع عجز الميدان التجاري لصفة عامة منذ بداية ٢٠٢٠ حتى الهدف كما أدت أزمة كورونا إلى تراجع عجز الميزان التجاري لصفة عامة منذ بداية ٢٠٢٠ حتى الهدف مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٩ ووفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نراجع عجز الميزان التجاري بداية الأزمة في يناير ٢٠٢٠ ليصل إلى (٢٨٣٤) مليون دولار أمريكي مقارنة بنحو (٤٠٦٩) مليون دولار أمريكي في الشهر نفسه في عام ٢٠١٩، وذلك بنسبة تراجع بلغت ٣٠.٣٥% لما أن استمرار عجز الميزان التجاري في الانخفاض ليصل (٢٧٠٥) مليون دولار في سبتمبر ٢٠٢٠ مقارنة بنحو (٤٠٠٠) مليون دولار كعجز للفترة في سبتمبر ٢٠١٩، ويرجع ذلك إلى انخفاض الواردات والصادرات عام ٢٠٢٠ نتيجة تفشي فيروس كورونا[١].

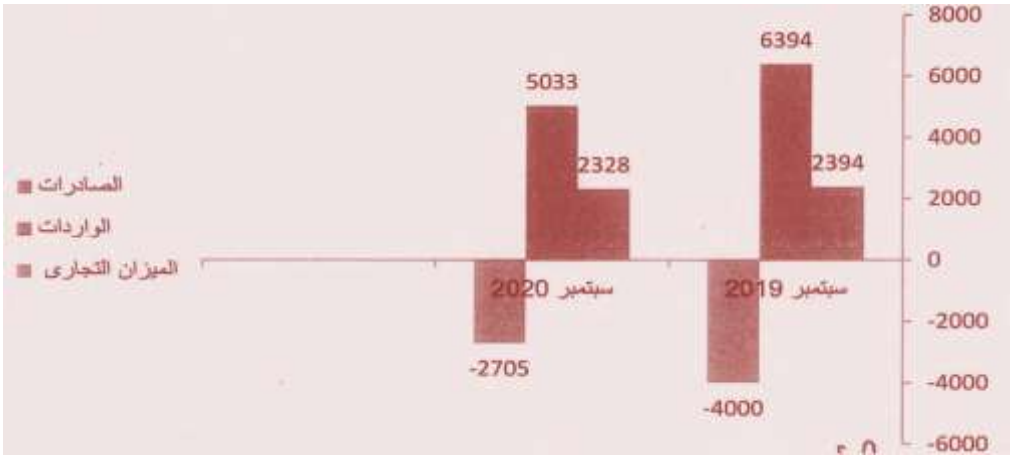

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى بيانات: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة التجارة الخارجية، أكتوبر ٢٠٢٠ متح على الرابط التالي:
https://www.capmas.gov.eg/pages/publications.aspx?page_id=5107&Yera=23320

٣-الإستمارات الأجنبية المباشرة:

وفقاً لبيانات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أو ذكتار) زاد الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بنسبة ١١% ليصل إلى ٩ مليار جنيه بما يمثل ٢٠% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في القارة الأفريقية وذلك عام٢٠١٩[٢]. وقد احتلت مصر المرتبة ١١٤ من أصل ١٩٠

---

[١] د/ سارة ناصح "مؤشرات مختلطة: كيف أثر وباء كورونا على التجارة الخارجية المصرية، المركز المصري للمركز والدراسات الاستراتيجية ٢٤ سبتمبر ، ٢٠٢٠، صـ١٠٦.

[٢] مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي، انعكاساتها على الاقتصاد المصري لسنة٢٠٢٠، ص ١٥.

دولة في تقرير ممارسة أنشطة الاعمال لعام٢٠٢٠ الصاد من البنك الدولي، متقدمة بذلك ٦ مراكز مقارنة بالعام ٢٠١٨ وكسب التقرير الصادر من البنك المركزي المصري انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٥٧% إلى ما يقدر ١٠٩ ميار دولار امريكي في النصف الأول من عام ٢٠٢٠، ثم تحسنت نسب لتصل إلى ٣.٠٩ مليار دولار أمريكي الربع الرابع من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بـ ٤.٢٦ مليار دولار أمريكي في الربع الأول من عام ٢٠٢٠.

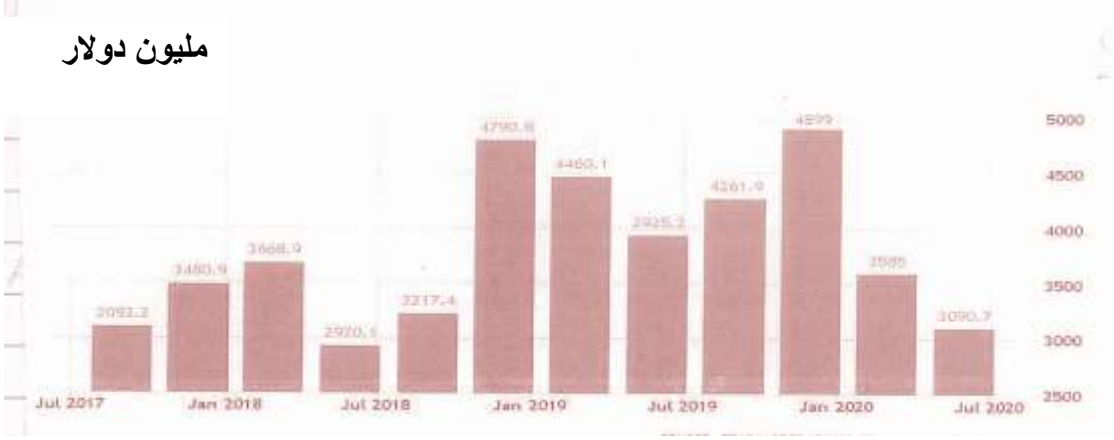

Source: Trading Economics, Egypt Foreign Direct Investment, Available at: https://tradingeconomic.com/egypt/foreign-direct-investment.

٤-تحويلات المصريين العاملين بالخارج:

تطورت تحويلات العاملين في مصر بشكل سريع خلال السنوات القليلة الماضية، حيث باتت مصر تعتمد على تحويلات العاملين بالخارج بنسبة كبيرة، فقد بلغت تحويلات العاملين بالخارج عام ٢٠١٨ نحو ١٠.١٧ من الناتج المحلي الإجمالي من بينهما بلغ المتوسط العالمي لهذه التحويلات في نفس العام. استنادا إلى بيانات ١٧٠ دولة نحو٤.٩٣% من الناتج المحلي.

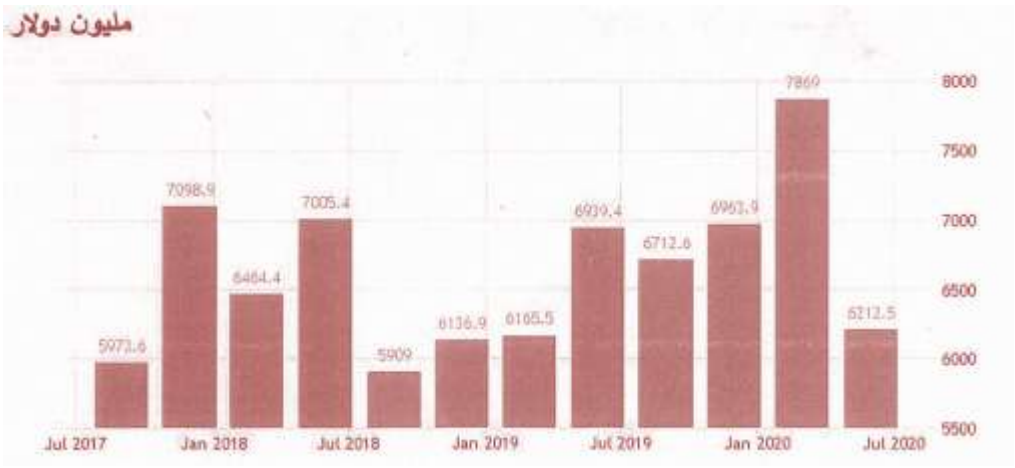

المصدر: البنك المركزي المصري

شكل رقم (٤)

حجم تحويلات العاملين بالخارج خلال الفترة (يوليو ٢٠١٧ – يوليو ٢٠٢٠)

ويتضح من الشكل السابق أن تحويلات العاملين بالخارج كانت تزايد بشكل عام، خاصة بعد تعويم الجنيه المصري حيث زادت قيمة التحويلات بنسبة ٢٧.٨% من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ وفقا لبيانات ميزان المدفوعات الصادر عن البنك المركزي، حيث بلغت تحويلات العاملين بالخارج ٦٧١٢.٦ مليون دولار في الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ بزيادة١٣.٦% عن الربع نفسه في العام السابق الذي بلغ ٥٩٠٨.٩ مليون دولار وسجلت تحويلات المصريين العاملين بالخارج ارتفاعاً خلال الفترة مارس إلى مايو ٢٠٢٠ بمقدار ١.٣٠ مليار دولار بزيادة سنوية ١٩.٦ لتسجل نحو ٧٠٨ مليار دولار ويخسر ذلك هو التخوف الشديد من توترات الاقتصاد العالمي بفعل وباء كورونا[١].

[١] وزارة المالية التقرير المالي الشهري (القاهرة نوفمبر ٢٠٢٠، المجلد ١٥ عدد ١٣ صـ٦١.

٥-إيرادات قناة السويس:

أثرت جائحة كورونا على إيرادات قناة السويس حيث انخفضت الإيرادات ابتداء من أبريل ٢٠٢٠ بشكل ملحوظ بالمقارنة في العامين السابقين ٢٠١٨ ، ٢٠١٩ نظراً لتأثر التجارة العالمية بشكل عام بالجائحة.

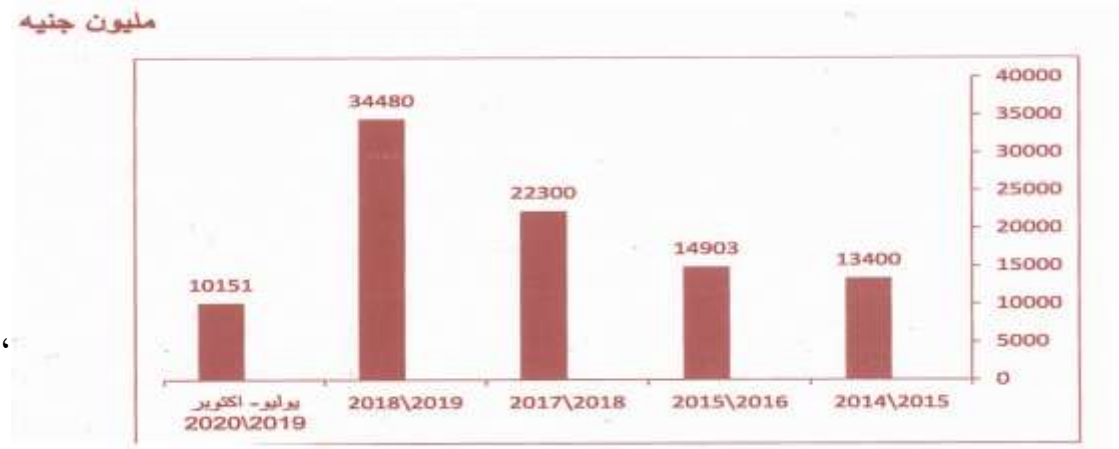

شكل رقم (٥) إيرادات قناة السويس خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٠)

ويرجع الانخفاض في إيرادات قناة السويس أثناء تفشي أزمة كورونا إلى تراجع عدد السفن العائدة بالقناة لذلك حمولتها، حيث انخفضت عدد السفن في الربع الأول عام ٢٠٢٠ إلى ٤٧٤٠ ناقلة مقارنة ٤٦٥٦ في نهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٩[١].

٦-ميزان المدفوعات:

كشف البنك المركزي عن تحقيق ميزان المدفوعات عجزاً كلياً بلغ ٨.٦ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ حيث شهدت المعاملات الجارية للاقتصاد المصري مع العالم الخارجي استقرار في مستوى العجز خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ (الذي شهد النصف الثاني من تداعيات السلبية لانتشار جائحة كورونا) ليصل إلى نحو ١١.٢ مليار دولار بارتفاع طفيف عن مستوى العجز خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ الذي سجل ١٠.٩ مليار دولار و جاءت النتيجة خلاف التوقعات التي اجمعت على حدوث صدمة قوية لحساب المعاملات الجارية في أغلب الدول وليس مصر فقط، إلا أن التحسن الملحوظ في ميدان التجاري غير البترولي وارتفاع التحويلات الجارية دون مقابل قد ساهم في تخفيض هذه الصدمة على الاقتصاد المصري على الرغم من ذلك، حافظ الحساب الرأسمالي والمالي لميدان المدفوعات المصري على تحقيق صافي

[١] د/ سالي محمد فريد تداعيات كورونا وأثرها على العوائد المصرية معهد التخطيط القومي، من النقد الأمني، مرجع سابق ص ١٩.

تدفق للدخل بلغ ٥.٤١ مليار دولار الأمر الذي ساعد على تخفيف من حدة العجز الكلي بميزان المدفوعات ليقتصر على نحو ٨.٦ مليار دولار مقابل ١٠٢.٥ مليون دولار عام ٢٠١٨، ٢٠١٩ كما هو موضح بالشكل[١].

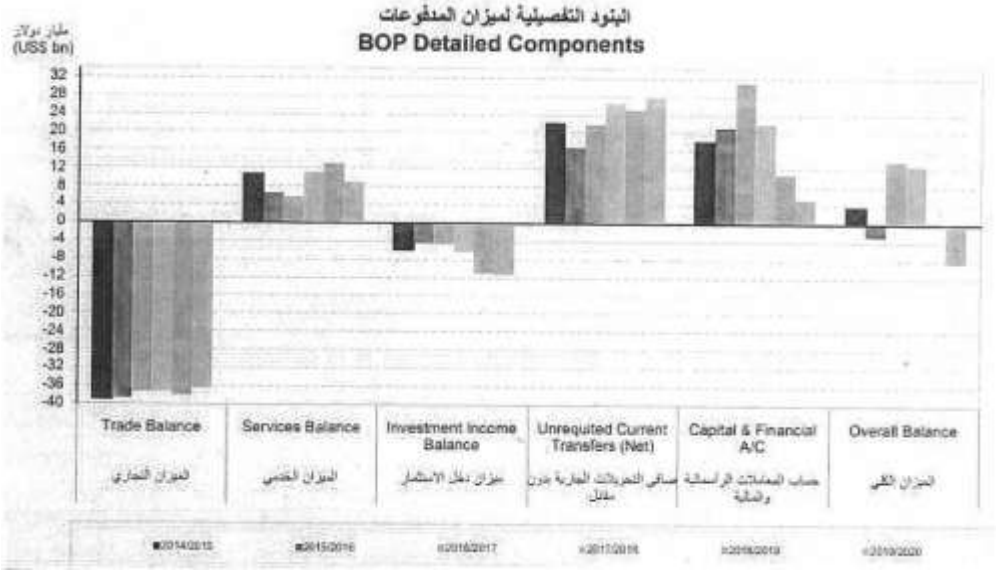

المصدر: البنك المركزي، النشرة الإحصائية الشهرية، أكتوبر ٢٠٢٠م، العدد ٢٨٣، (القاهرة: البنك المركزي المصري، أكتوبر ٢٠٢٠)، ص١٠٢

شكل رقم (٦) البنود التفصيلية لميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٠)

[١] الحسيني حسن، "ميزان المدفوعات يسجل عجزا ٨.٦ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٩-٢٠٢٠ ، جريدة المال ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٠، متاح على الرابط التالي:
https://almalnews.com/%D9%D9%8AD8%B2%D8%A7%D986-%D8% A7% 84% 85% D8% AF% 81% D9% 88% D8% B9% A7% D8%AA-

ثانياً: انعكاسات وباء كورونا على أداء الاقتصاد الكلي المصري:

وفي هذا الجزء سيتم التحليل حول تداعيات فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد المصري من خلال تتبع التغيرات في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية الأساسية خلال فترة ذروة الوباء، والتي تشمل معدل النمو الاقتصادي أو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والبطالة، والتضخم، وأسعار الصرف، والموازنة العامة للدولة، والدين العام الداخلي والخارجي، وذلك كما يلي : –

١–معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

أدى وباء كورونا إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمية، ففقا لأحدث تقديرات صندوق النقد الدولي انكمش النمو الاقتصادي العالمي بنسبة ٤.٩% في عام ٢٠٢٠ ، مع تسجيل الاقتصادات الصاعدة معدلات نمو سلبية تصل إلى –٣%، وتعتبر مصر الدولة الوحيدة في الاقتصادات الناشئة والنامية التي حققت معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي موجبة خلال أزمة وباء كورونا[١].

حيث انخفض معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الثالث من العام ٢٠٢٠ ليصل إلى ٣.٦% مقارنة بـ ٥.٦% في عام ٢٠١٩ كما هو موضح.

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد ٢٨٣، (القاهرة: البنك المركزي المصري: أكتوبر ٢٠٢٠)، ص ١٤٢.

شكل (٧) معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (%)

حيث يتكون الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠ من القطاعات التالية:

[١] مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مرجع سبق ذكره، ص٦.

٦)الزراعة: يلعب الإنتاج الزراعي المحلي دوراً رئيسياً في تحقيق الأمن الغذائي، خاصة في أوقات الأزمة الدولية، ويعد الحفاظ على الانتاج الزراعي أو حتى توسيعه خلال أزمة وباء كورونا أولوية قصوى لجميع الحكومات في جميع أنحاء العالم ومنها مصر.

لذلك لا توجد عادة قيود صريحة على المزارعين والتجار وأسواق المواد الغذائية خلال الأزمات، وقد كان لجائحة كورونا تأثير مباشر على معظم إنتاج المحاصيل الزراعية، باستثناء القمح، الذي نمى إنتاجه بسبب ارتفاع أسعار الشراء.

كما ظهرت زيادة بنسبة ١٠% في الإنتاج الحيواني، حيث تم تشجيع العديد من مزارع الماشية على إنتاج المزيد من اللحوم ومنتجات الألبان لتعويض الانخفاض المحتمل في منتجات الثروة الحيوانية المستوردة.

٧)**قطاع الصناعة:** وهو قطاع يشمل العديد من الصناعات منها معالجة الأغذية، حيث تعتبر المنتجات الغذائية من المنتجات الاستهلاكية الأساسية، ويعتمد الإنتاج في مصر بشكل أساسي على المدخلات الزراعية المنتجة محليًا. وقد شهدت المنتجات الغذائية زيادة في الطلب خلال أزمة وباء كورونا لتتزايد معها صناعات معالجة الأغذية المحلية لتحل محل الانخفاض في الواردات.

كما توقفت العديد من المصانع عن العمل واشتغل البعض في ظل استخدام ٥٠% من طاقتهم الانتاجية. كما تراجعت صناعة الملابس بنسبة تصل إلى ٤٤% من إجمالي إنتاج القطاع، بسبب انخفاض الطلبات العالمية كذلك صعوبة الحصول على مدخلات الانتاج والمواد الخام التي يتم استيرادها عادة من الصين والهند، فضلاً عن معاناة القطاع من اضطرابات من سلاسل التوريد العالمية، على سبيل المثال، الصين هي مصدر ٥٠% من واردات مصر من المنسوجات والغزل مجتمعة.

٨) **قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** أدى التعلم الالكتروني، والتسوق عبر الإنترنت، والأنشطة الأخرى المستندة إلى الإنترنت إلى زيادة حادة في استخدام الإنترنت والخدمات الأخرى ذات الصلة بقطاع المعلومات، حيث تزايد استهلاك خدمات الإنترنت بنحو ٥٠% ليسهم بشكل أكبر من الناتج المحلي الإجمالي لمصر.

٩) **قطاع النقل:** انخفضت الحركة الجوية بشكل كبير وهي مقتصرة بشكل أساسي على الشحن ونقل الأفراد. وقد أدى تحويل الكثير من الأعمال إلى أعمال من المنزل، وحظر التجول الجزئي إلى خفض الطلب على النقل البري، بما في ذلك سيارات الأجرة وشركات النقل بالحافلات ومترو الأنفاق، لينخفض مساهمة قطاع النقل الجوي بنسبة ٩٠% والنقل البري بنسبة ٣٠%.

– **تجارة الجملة والتجزئة:** أدى الإغلاق الجزئي للمؤسسات التجارية أثناء حظر التجول إلى تقليل انتاجيتها، واضطرت آلاف الشركات بما في ذلك المقاهي والمنافذ التجارية إلى الإغلاق لتنعكس هذه القيود على حركة التجارة، لتشهد انخفاضاً بنسبة ١٥%.

– **الفنادق** : في مارس ٢٠٢٠، بدأت السياحة في مصر في الانخفاض، حيث تم إلغاء ما بين ٧٠ و ٨٠% من الحجوزات المستقبلية مع حظر الرحلات الجوية الدولية عبر معظم دول العالم، كما حدثت خسارة كبيرة في عائدات السياحة الدولية خلال عام ٢٠٢٠ فقد انخفضت مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى ٩٠%[١].

٢)**البطالة وسوق العمل:** أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نتائج بحث القوى العاملة للربع الثاني (أبريل– يونيو) للعام ٢٠٢٠، حيث ارتفع معدل البطالة إلى ٩.٦% من إجمالي قوة العمل في الربع الأول من عام ٢٠٢٠، مقابل ٨.١% في الربع الأول من العام السابق ٢٠١٩، وقد بلغ عدد العاطلين ٢.٠٩٤ مليون عاطل (٩٦٢ ألف ذكور، ١.١٣٢ مليون إناث).

وفي الربع الثالث من عام ٢٠٢٠، تراجع معدل البطالة إلى ٧.٣% مقارنة مع ٧.٨% قبل سنة أي في الربع الثالث من عام ٢٠١٩. ويرجع سبب هذا التراجع إلى عودة الأنشطة اليومية المعتادة لطبيعتها، وذلك بعد التخفيف التدريجي للقرارات الاحترازية التي اتخذتها الدولة للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠[٢].

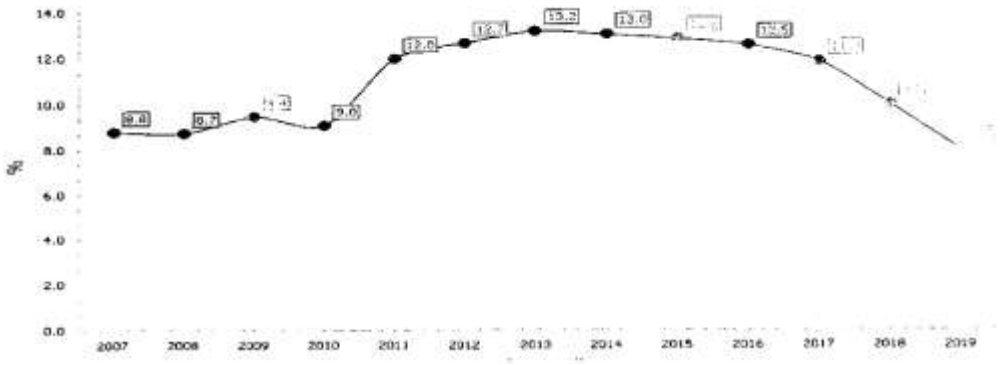

(1) Ministry of planning and Economic development, impact of COVID-19 on the Egyptian economy: Economic sectors, jobs, and household, regional program policy note 06, (Cairo: Ministry of planning and Economic development, June 2020) pp 2-5.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، معدل البطالة السنوي ٢٠٢٠ متاح على الرابط التالي:

https://www.capmas.gov.eg/pages/indicatorspage.aspx?ind_id=1117.

https://aawsat.com/home/article/2453066/%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%D9%81%D8%A7%D8%B9-%85DAF%D9%B4.

أسماء رفعت، البطالة وتحسين أوضاع سوق العمل في مصر، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ١٧ يناير ٢٠٢٠، متاح على الرابط التالي:

https://www.ecsstudies.com/13168/?fbclid=IwAR2dbGppT-hqqJMD088b-qUMg-kgCBgDrvMw0QKEURY3SRiJ02w00O4ccME

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، معدل البطالة السنوي، متاح على الرابط التالي:

https://www.capmas.gov.eg/pages/indicatorspage.aspx?Ind_id=1117

شكل (٨) معدل البطالة السنوي في مصر (%)

أما فيما يتعلق بالقطاع غير الرسمي، فقد نحو ١,٦ مليون فرد لوظائفهم في هذا القطاع، حيث يشكل العاملين في القطاع غير الرسمي نحو ٦٣% من إجمالي العاملين في مصر؛ مما أدى إلى سقوط نحو ١٢% من الفقراء إلى فجوة الفقر المدقع بنهاية عام ٢٠٢٠[١].

٣)معدل التضخم:

سجل المعدل السنوي للتضخم العام متوسط ربع سنوي بلغ ٣.٨% خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٠، وهو أدنى معدل ربع سنوي مسجل له منذ الربع الأول من عام ٢٠٠٦، وجاء ارتفاع معدل التضخم العام السنوي في أكتوبر وسبتمبر ٢٠٢٠ مدفوعاً في الأساس بارتفاع المساهمة السنوية لأسعار السلع الغذائية، فعلى الرغم من استمرار تسجيل معدلات سالفة للتضخم السنوي للسلع الغذائية، هذا بالإضافة إلى ارتفاع مساهمة أسعار السلع غير الغذائية، ولكن بدرجة أقل، حيث جاء ما يقرب من ٧٥% من الزيادة في معدل التضخم العام السنوي في أكتوبر ٢٠٢٠ مدفوع بانخفاض المساهمة السنوية السالبة للسلع الغذائية، يأتي ذلك بعد أن دعم ارتفاع المساهمة السنوية للسلع الغذائية من انخفاض المعدل السنوي للتضخم العام في يوليو وأغسطس ٢٠٢٠.

وعلاوة على ذلك، ارتفع المعدل السنوي للتضخم الاساسي للشهر الثالث على التوالي إلى ٣.٩% في أكتوبر ٢٠٢٠ من ٣.٣% في سبتمبر ٢٠٢٠ ومقارنة بـ ٠.٨% في أغسطس ٢٠٢٠ و ٠.٧% في يوليو ٢٠٢٠ وكما كان متوقعا، جاء ارتفاع معدل التضخم الأساسي في سبتمبر ٢٠٢٠ نتيجة التأثير السلبي الفترة الأساس، بسبب آلية ربط السلسلة العاشرة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين بالسلسلة التاسعة.

بينما جاء الارتفاع في أكتوبر ٢٠٢٠ نتيجة المساهمة الموجبة للسلع الغذائية مقابل انخفاضها في ذات الشهر من العام الماضي. وقد جاء ارتفاع التضخم السنوي للسلع الغذائية نسبي أفي سبتمبر وأكتوبر ٢٠٢٠ مدفوعا في الأساس بأسعار السلع الغذائية الأساسية، بالإضافة إلى

---

(١) مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مرجع سبق ذكره، ص٩.

أسعار الخضروات والفاكهة الطازجة، ولكن بدرجة أقل في ذات الوقت، جاء الانخفاض في اسعار السلع الغذائية في أغسطس ٢٠٢٠ مدفوعا في الأساس بانخفاض أسعار الخضروات[١].

كما شهد معدل تغير أسعار المنتجين تدهور مستمر خلال الفترة فبراير ٢٠٢٠ مسجلا معدل تراجع سنوي بلغ ١٨.٨% في نهاية الفترة ويعزي هذا التراجع إلى انخفاض أنشطة الزراعة وصيد الأسماك والتعدين واستغلال المحاجر وخدمات الغذاء والإقامة بنسب ٤.٥% و ٦٧.٧% و ٨.١% على التوالي ويلاحظ أن تأثير كوفيد – ١٩ على معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين محدود إذا ما قورن بأثر الجائحة على معدل التغير السنوي لأسعار المنتجين[٢].

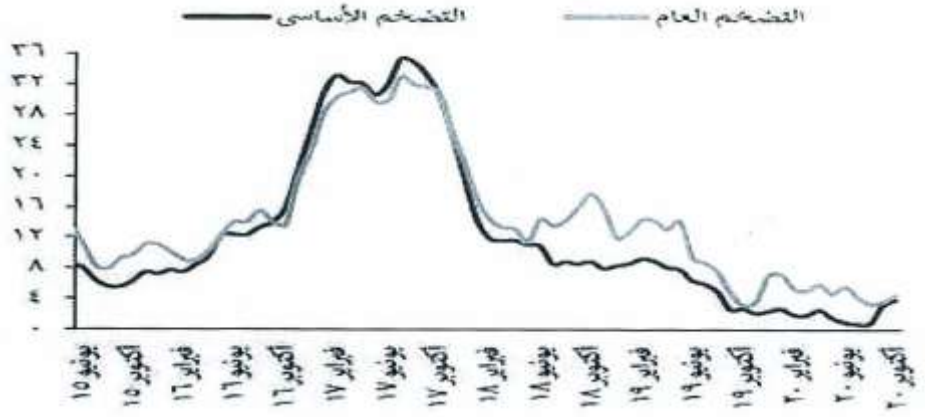

المصدر: البنك المركزي المصري، تقرير السياسة النقدية ٢٠٢٠، (القاهرة: البنك المركزي المصري، ٢٠٢٠)، ص ص ١٥-١٨.

شكل رقم (٩) معدل التضخم السنوي العام والأساسي (نسب مئوي)

٤-أسعار الصرف:

يقاس أداء العملة من حيث الارتفاعات والانخفاضات مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة زمنية محددة لتقييم جودة الأداء الاقتصادي والسياسات النقدية التي تتبناها دول العالم، ولقد أظهر الجنيه المصري أداة قويا في ٢٠٢٠، بل وصل إلى مكاسب قبل الدولار رغم أزمة فيروس كورونا ليأتي ضمن أفضل العملات في الأسواق الناشئة خلال عام ٢٠٢٠، حيث اتسمت حركة الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي بحالة من الاستقرار وسط اتجاه عرضي ما بين الارتفاع والانخفاض، على الرغم من تأثر مصادر الدولار الأساسية في مصر من تداعيات فيروس كورونا، حيث دعمت مصر في برنامجها الناجح للإصلاح الاقتصادي السياسيات النقدية

[١] البنك المركزي المصري، تقرير السياسة النقدية ٢٠٢٠، (القاهرة: البنك المركزي المصري، ٢٠٢٠)، ص ص ١٥-١٨.

[٢] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، معدل التضخم، ٢٠٢٠، متاح على الرابط التالي:
https://www.capmas.gov.eg/pages indicatorspage.aspx?page_id=6130&ind_id-2542.

وتحسين الأدوات المستخدمة في تنفيذها، الأمر الذي يعكس تحسنا تدريجيا في أداء الجنيه المصري مقابل الدولار منذ بدء البرنامج أواخر عام ٢٠١٦، مما جعل المؤسسات الدولية تتعامل مع الجنيه المصري كأحد أفضل العملات العالمية أداء مقابل الدولار، مما ساعد على جذب المزيد من الاستثمارات ورؤوس الأموال مع معدل الانتاج المستمر والمشروعات القومية الضخمة.

وقد سجل سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الجنيه المصري منذ أواخر يناير ٢٠٢٠ حتى نهاية يناير ٢٠٢١ سعر ١٥.٨٥ للبيع و ١٥.٧٥ للشراء، وفي نهاية فبراير ٢٠٢٠ سجل الدولار ١٥.٦٦ للبيع و ١٥.٥٦ للشراء وفي نهاية مارس وأبريل سجل الدولار ١٥.٨ للبيع و ١٥.٧ للشراء ١٥.٩٤ للبيع و ١٥.٥٦ للشراء.

وفي نهاية مارس وأبريل سجل الدولار ١٥.٨ للبيع و ١٥.٧ للشراء و ١٥.٩٤ للبيع و ١٥.٨٤ للشراء في نهاية مايو[١]. ويمكن القول بأن الجنيه المصري قد سجل ارتفاعا قدره ٣٠.٨ قرشا مقابل الدولار الأمريكي خلال عام ٢٠٢٠، على الرغم من الآثار الاقتصادية الحادة لأزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد- ١٩) حيث صول سعر الدولار إلى ١٥.٦٨٤٢ جنيها للشراء، و ١٥.٧٨٤٢ جنيها للبيع بنهاية العام الماضي ٢٠٢٠ ، مقارنة بـ ١٥.٩٩٣١ جنيها للبيع بنهاية ٢٠١٩[٢].

١١-الموازنة العامة للدولة:

تحملت الموازنة المالية لعام ٢٠١٩- ٢٠٢٠ تخصيص ١٠٠ مليار جنيه لمواجهة انعكاسات وباء كورونا على الاقتصاد المصري، والتي تم تخصيصها لتغطية بعض الالتزامات العاجلة منها: حوافز للقطاعات المنتجة، اعفاءات ضريبية، والدعم الاجتماعي، ودعم القطاع الصحي، كما تركز موازنة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ على مساندة النشاط الاقتصادي وتحقيق نمو شامل ومستدام ودعم التنمية البشرية والإصلاح الهيكلي، كما تتضمن عدد من الإجراءات الإصلاحية غير المسبوقة استكمالا لأهداف الحزمة المالية التحفيزية لمواجهة وباء كورونا، وذلك بالتضامن مع القطاع الخاص كشريك أساسي في التصدي للأزمة والحفاظ على حياة المواطنين.

---

(1) daily news, "Egyptian pound appreciates 30 piasters against US dollar in 2020 despite COVID-19", January 2.200 , Available at : https://dailynewsegypt.com/2021/01/02/egyptian-pound-appreciates-30-piasters-against-us-dollar-in-2020-despite-covidp19/

(2) state information service, "EGP among best world currencies against dollars in 4 years", 15 February 2021 , Available at : -

لمزيد من التفاصيل د/ اسامة محمد بدر د/ أدهم محمد اسيد د/ الاحتياطي النقدي الأجنبي فالقصاص تداعيات فيروس كورونا الاقتصادية وتلغ التأمين عن الذات مجلة البحوث المالية والتجارية جامع بورسعيد مجلد ٢٢ العدد الثالث يوليو ٢٠٢١، ص ٩٧.

وتستهدف الحكومة بمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ استمرار جهود الخفض التدريجي لمعدلات نمو دين أجهزة الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى أقل من ٨٠% بحلول نهاية يونيو ٢٠٢٣ بما يسمح بتحقيق تحسن كبير وخفض في أعباء فاتورة خدمة الدين التي تزايدت بشكل كبير في أعقاب وباء كورونا، وهو ما يتطلب تحقيق معدلات نمو سنوية لا تقل عن ٦% في المدى المتوسط وتحقيق فائض أولى سنوي مستدام في حدود ٢% سنويا من الناتج المحلي الإجمالي في المدى المتوسط.

وقد أعلنت وزارة المالية أن إجمالي المصروفات المستهدفة بموازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠ تبلغ نحو ١.٧ تريليون جنيه مقابل ١.٥ تريليون جنيه بموازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩ زيادة المصروفات إلى الزيادات المرتبطة بحتميات الأجور، وكذلك التكاليف المرتبطة بالقرارات الرئاسية لتحسين أوضاع العاملين بالجهاز الإداري للدولة، وزيادة الاستثمارات لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وزيادة فرص العمل. كما تم الأخذ في الاعتبار الأثر المالي المترتب على استكمال تطوير والتوسع في تطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل وزيادة مخصصات الانفاق على الصحة لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين ولتغطية تكلفة التأمين الصحي والأدوية، وحوافز أعضاء القطاع الصحي وعلاج غير القادرين على نفقة الدولة، حيث تبلغ مخصصات الصحة ٢٥٨.٥ مليار جنيه بزيادة ٨٣.٢ مليار جنيه بنسبة زيادة ٤٧% عن العام المالي ٢٠١٩.

أما الإيرادات العامة، فسوف تشهد زيادة في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقارني بالعام المالي السابق لتصل إلى ١٢٨٨.٨ مليار جنيه؛ ويرجع سبب ارتفاعها إلى زيادة حصيلة الدولة من الإيرادات الضريبية لأن هناك ارتفاع كبير من الإيرادات من ضرائب الدخل خاصة من الشركات.

فوفقا لبيانات وزارة المالية ارتفعت الإيرادات من الضرائب بنسبة ١٤.١% . وارتفعت الضرائب المحصلة على المرتبات المحلية بنسبة ١٠.٥% لتحقق ١٣.٩ مليار جنيه كما زادت الضرائب المحصلة على الشركات بنسبة ٨٤.١% لتسجل ٢٤.١ مليار جنيه، والنتيجة النهائية انخفاض العجز الكلي للموازنة العامة من ٩٧٥.٨ مليار جنيه لموازنة عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ ليصل إلى ٤٢٤.٤ مليار جنيه لموازنة عام ٢٠٢١/٢٠٢٠[١].

[١] وزارة المالية، دليل مبسط عن انفاق الموازنة العامة لعام ٢٠/٢٠، (القاهرة: وزارة المالية، ٢٠٢٠)، ص ص ٤–١٠.

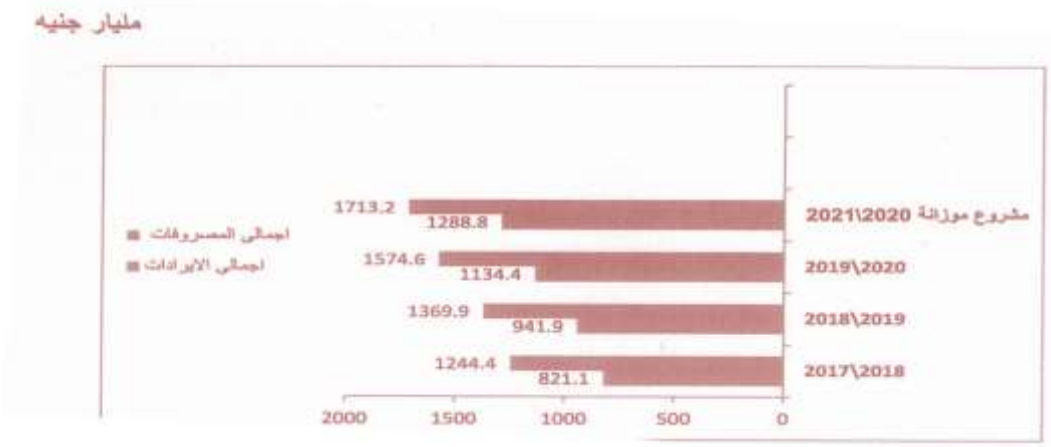

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى: وزارة المالية: دليل مبسط عن انفاق الموازنة العامة لعام ٢١/٢٠ ، (القاهرة: وزارة المالية، ٢٠٢٠)، ص ٥.

شكل رقم (١٠)

إيرادات ومصروفات الموازنة العامة للدولة وتطورها خلال الفترة (٢٠٢١/٢٠١٨)

٦- الدين العام الداخلي والخارجي.

بلغ رصيد الدين الخارجي لمصر نحو ١٢٣.٥ مليار دولار أمريكي في نهاية يونيو ٢٠٢٠ بزيادة قدرها نحو ١٤.٨ مليار دولار عن نفس الفترة من عام ٢٠١٩، جاءت تلك الزيادة محصلة لارتفاع صافي المستخدم من الفروض والتسهيلات بنحو ١٥.٤ مليار دولار، وانخفاض أسعار صرف معظم العملات المقترض بها أمام الدولار الأمريكي بنحو ٠.٦ مليار دولار.

وبالنسبة لأعباء خدمة الدين الخارجي، فقد بلغت نحو ١٧.٢ مليار دولار أمريكي خلال السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ (الأقساط المسندة نحو ١٣.٢ مليار دولار أمريكي، والفوائد المدفوعة نحو ٤ مليار دولار أمريكي)، وذلك كما هو موضح بالشكل رقم (١٠) حيث جاء حجم الديون الخارجية في تزايد ومعظمها في شكل قروض ثنائية من المؤسسات الدولية، يليها سندات وأذون الخزانة الحكومية.

وتظهر المؤشرات تراجع نسبة رصيد الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ ٣٤.١%، وهي في الحدود الآمنة وفقا للمعايير الدولية، حيث تعد نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعطي دلالة هامة على قدرة الدولة على الإنتاج والالتزام بسداد المستحقات الخارجية، وقد نجح برنامج الإصلاح الاقتصادي في زيادة موارد الدولة في مختلف القطاعات الاقتصادية والحفاظ على توازن السياستين المالية والنقدية وتحديدا في هذه الفترة العصيبة على اقتصاديات العالم على وقع جائحة كورونا وعندما وافق صندوق النقد الدولي على طلب مصر الحصول على مساعدة مالية طارئة قدرها ٢.٧٧٢ مليار دولار لتلبية احتياجات التمويل العاجلة لميزان المدفوعات التي نتجت عن تفشي جائحة

كوفيد – ١٩، والحفاظ على مكتسبات نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي رفع معدلات النمو إلى ٥.٥% وخفض معدل البطالة إلى ٧.٥% وساعدت أداة التمويل السريع لصندوق النقد الدولي على تخفيف احتياجات التمويل العاجلة، بما في ذلك الانفاق على الصحة وتوفير الحماية الاجتماعية ودعم القطاعات الأشد تأثرا وشرائح المجتمع الهشة.

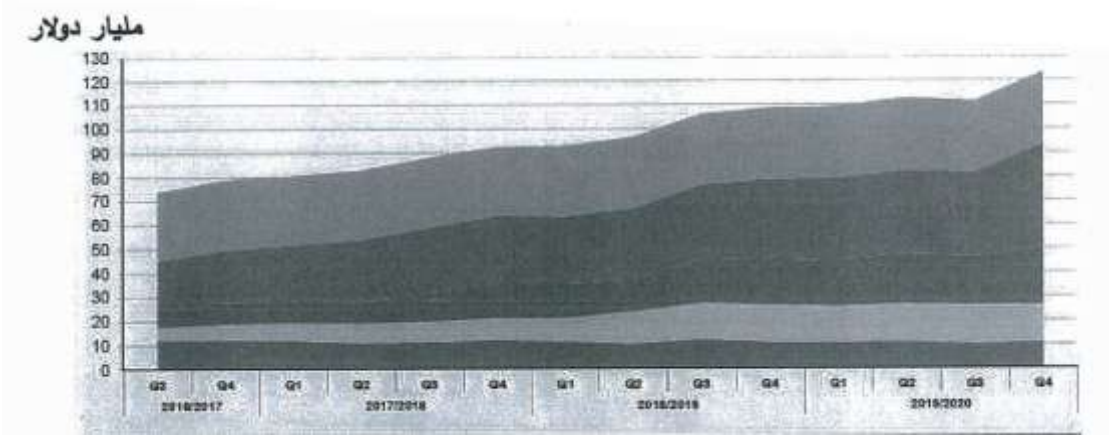

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد٢٨٣ (القاهرة: البنك المركزي المصرين اكتوبر ٢٠٢٠) ص ١٠١.

شكل (١١)

هيكل الدين الخارجي لمصر خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٠)

وفيما يتعلق بالدين العام المحلي، فقد بلغ إجمالية نحو ٤٣٥٤.٥ مليار جنيه أو ما يمثل ٧٤.٨% من الناتج المحلي الإجمالي (في نهاية ديسمبر ٢٠١٩ منه ٨٧.٨% مستحق على الحكومة، و ٥.٩% على الهيئات العامة الاقتصادية، و ٦.٣% على بنك الاستثمار القومي. وبلغ صافي رصيد الدين المحلي المستحق على الحكومة نحو ٣٨٢٤.٣ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠١٩، بزيادة قدرها نحو ٩٣.٥ مليار جنيه خلال الفترة يوليو/ ديسمبر من السنة المالية ٢٠١٦٩/٢٠٢٠[١].

مليار جنيه

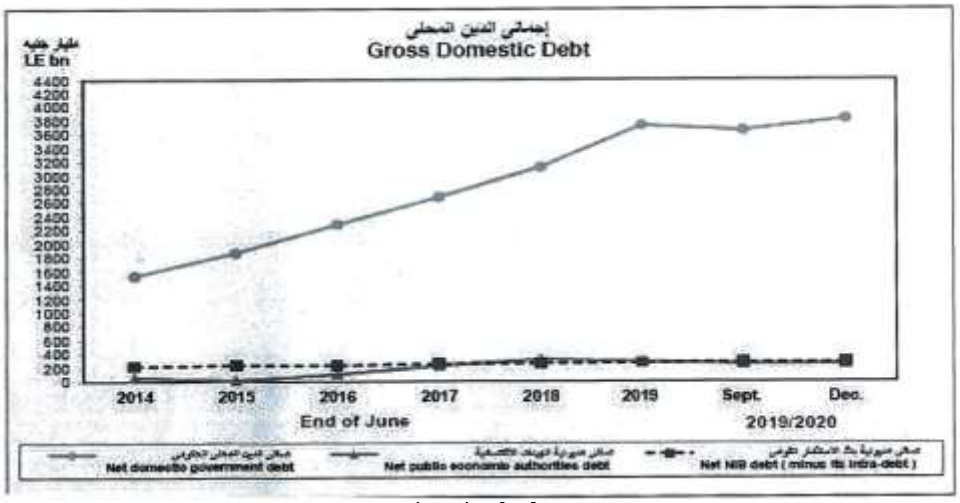

شكل (١٢)

إجمالي الدين المحلي لمصر خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٠)

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد ٢٨٣ (القاهرة: البنك المركزي المصري، اكتوبر ٢٠٢٠)، ص١١٥

ثالثاً : السياسة الاقتصادية المصرية لمواجهة وباء كورونا

نجحت مصر بمجموعة من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في التخفيف من وطأة الموجة الأولى من فيروس كورونا المستجد، في الوقت الذي سيطرت الجائحة على دول كبرى حول العالم، ولعل الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة في سبيل دعم الاقتصاد كانت الأرز من حيث أشادت المؤسسات الدولية المعنية بالإصلاح الاقتصادي حيث تم تخصيص

[١] البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، مرجع سبق ذكره، ص٤.

١٠٠ مليار جنيه لتمويل خطة الدولة لمواجهة تداعيات الفيروس. من أهم تلك الإجراءات ما يلي[١]:

[١] البنك المركزي المصري، تعليمات وإجراءات البنك المركزي للحد من تداعيات فيروس كورونا المستجد، ٢٠٢٠، متاح على الرابط التالي:

١) اجراءات السياسة النقدية، وتشمل ما يلى:-

- تخفيض أسعار العائد لتحفيز الاقتصاد على النمو:

قررت لجنة السياسة النقدية خفض أسعار العائد الأساسية لدى البنك المركزي بواقع ٣٠٠ نقطة أساس، ليصبح سعري عائد الإيداع والاقراض لليلة واحدة، وسعر العملية الرئيسية عند مستوى ٩,٢٥ % ، و ١٠.٢٥ % ، ٩,٧٥ % على الترتيب ، وسعر الائتمان والخصم عند مستوي ٩,٧٥ % وذلك كإجراء استثنائي لدعم النشاط الاقتصادي بكافة قطاعاته. وفي سبتمبر ٢٠٢٠ تمت خفض أسعار العائد الأساسية مرة أخرى بواقع ٥٠ نقطة أساس ليصل سعري عائد الايداع والاقراض لليلة واحدة ، وسعر العملية الأساسية عند ٨,٧٥ % و ٩,٧٥ % و ٩,٢٥ % على الترتيب ، وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩,٢٥% . ثم تم خفض أسعار العائد الأساسية مرة أخرى بواقع ٥٠ نقطة أساس خلال شهر نوفمبر ٢٠٢٠ ليصل سعري عائد الايداع والاقراض لليلة الواحدة، وسعر العملية الرئيسية الى ٨,٢٥% و ٩,٢٥ % و ٨,٧٥ % على الترتيب، وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ٨,٧٥ % .

- تأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من المؤسسات والأفراد :

تم تأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من المؤسسات والأفراد وتشمل القروض الأغراض استهلاكية أو عقارية، وكذلك الشركات المتوسطة والصغيرة لمدة ٦ أشهر، وعدم تطبيق عوائد أو غرامات اضافية على التأخر في السداد إعادة هيكلة مديونيات العملاء بهدف الوصول الى هيكل جديد للتسهيلات الائتمانية يتناسب مع قدرتهم الحالية على السداد مع إيلاء عناية خاصة للعملاء الذين تأثر نشاطهم خلال الفترة السابقة وذلك وفقا لبدائل محددة.

اجراءات للحد من التعاملات النقدية وتيسير استخدام الوسائل الاليكترونية في الدفع :

تم إلغاء الرسوم والعمولات المطبقة على رسوم نقاط البيع والسحب من الصرافات الالية والمحافظ الاليكترونية لمدة ٦ أشهر انتهت في سبتمبر ٢٠٢٠ ، وتم مد فترة الاعفاء على عمليات السحب من الصرافات الالية حتى نهاية عام ٢٠٢٠ . كما تم إصدار بعض الاستثناءات لاستخدام وسائل وأدوات الدفع الاليكترونية ، وذلك تيسرا على المواطنين، من أهمها:

- تعديل الحدود القصوى لحسابات الهاتف المحمول والبطاقات المدفوعة مقدما.
- تسجيل اشتراك الانترنت البنكي لعملاء البنك الحاليين باستخدام البيانات المسجلة مسبقا لدى البنك.
- إصدار المحافظ الإلكترونية مجانا لمدة ٦ أشهر ، وتم مد تلك الفترة حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠، كما امتد ذلك إلى إنشاء البطاقات الافتراضية من المحفظة.

– إلغاء كافة العمولات والرسوم الخاصة بعمليات التحويل بني حسابات الهاتف المحمول حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠ [١].

وضع حد أقصى يوميا لعمليات الحسب والايداع بفروع البنوك بمبلغ ٥٠ ألف جنيه للأفراد، ومبلغ ٢٠ ألف جنيه لعمليات السحب والايداع من ماكينات الصرف الآلي وذلك لفترة مؤقتة.

– اتاحة التمويل اللازم لاستيراد السلع الاستراتيجية ودعم القطاعات والشركات الأكثر تأثرا:

–قيام البنوك بشكل فورى بإتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لمقابلة تمويل العمليات الاستيرادية للسلع الأساسية والاستراتيجية خاصة السلع الغذائية.

– دراسة ومتابعة القطاعات الأكثر تأثرا ووضع خطط انقاذ للشركات العاملة في تلك القطاعات.

–اتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لتمويل رأس المال العامل وبالأخص صرف رواتب العاملين بالشركات :

– اجراءات دعم القطاعات الاقتصادية المتضررة، وتشمل:

– اجراءات الدعم الاقتصادي للقطاع السياحية[٢]:

– قيام البنك المركزي بدراسة لتقديم تمويل للمنشآت السياحية والفندقية من أجل الحفاظ على العمالة بفائدة منخفضة، وقرار البنك المركزي بتأجيل سداد كل التزامات وأقساط القروض لمدة ٦ أشهر.

انشاء صندوق الأزمات لدعم العاملين في القطاع السياحي والمرشدين السياحيين. – تأجيل سداد الضريبة العقارية المستحقة على المنشآت السياحية عن الفترات السابقة من خلال أساط شهرية لمدة ٦ أشهر.

– مبادرة العملاء غير المنتظمين من الأشخاص الاعتبارية العاملة بقطاع السياحة وتسري على الشركات السياحية التي تبلغ حجم مديونيتها ١٠ مليون جنيه وأكثر (دون العوائد المهمشة) سواء متخذ أو غير متخذ بشأنهم اجراءات قضائية، حيث يتم الحذف من قوائم الحظر، والتنازل عن جميع القضايا المتداولة. كما تستفيد الشركات السياحية التي تقل مديونيتها عن ١٠ مليون جنيه في حالة الاتفاق مع البنك على بنود السداد.

مبادرة القطاع الخاص الصناعي والزراعي وقطاع المقاولات:

---

[١] لمزيد من التفاصيل راجع/

د/ جيهان عبد السلام عينات أثر وباء كورونا على الاقتصاد المري سياسات المؤتمر العلمي الخاص بكلية التجارة ط لسنة ٢٠٢١، ص ٣.

[٢] د/ سلوى محمد مرسي، ود. زينب محمد الصاوي، مرجع سبق ذكره، ص ١٢.

–البنك المركزي المصري، تعليمات وإجراءات البنك المركزي للحد من تداعيات فيروس كورونا المستجد، مرجع سبق ذكره، ص٤.

– اتاحة مبلغ ١٠٠ مليار جنيه من خلال البنوك بعائد سنوي ٨% (يحسب على اساس متناقص) لتمويل شركات القطاع الخاص الصناعي والزراعي وقطاع المقاولات التي يبلغ حجم أعمالها ٥٠ مليون جنيه فأكثر على أن يتم الاعتداد بحجم الأعمال بصورة مجمعة.

– اصدار تعهد بقيمة ٧ مليار جنيه لصالح شركة ضمان مخاطر الائتمان لتغطية نسبة من المخاطر المصاحبة لتمويل الشركات الكبري البالغ حجم أعمالها ٢٠٠ مليون جنيه فأكثر الممنوحة في اطار المبادرة.

٢) اجراءات اجتماعية ، وتشمل ما يلي [١]:

– للتخفيف من تداعيات الأزمة على المواطن المصري، تمت زيادة أجور العاملين والموظفين بالدولة خلال موازنة العام المالي ٢٠٢٠ ٢٠٢١ وزيادة حد الإعفاء الضريبي من ٨ آلاف جنيه إلى ١٥ ألف جنيه، وإقرار إعفاء شخصي بقيمة ٩ آلاف جنيه سنويا للعاملين لدى الغير الموظفين".

– تمت إضافة ١٤٢ ألف أسرة جديدة من الفئات الأولى بالرعاية لبرنامج "تكافل وكرامة"، فيما بلغ إجمالي الخدمات والإعانات المقدمة من وزارة التضامن الاجتماعي والجمعيات والمؤسسات الأهلية نحو ٢٠ مليون خدمة بتكلفة إجمالية بلغت ١.٧ مليار جنيه، وقد استفاد منها نحو ٦٤ مليون فرد.

– أولت الحكومة اهتماما بالغة بتخفيف تداعيات "كورونا" على العمالة المنتظمة وغير المنتظمة، بتكليف من الرئيس عبد الفتاح السيسي؛ حيث تم صرف منحة استثنائية بمبلغ ١٥٠٠ جنيه للمتضررين مقسمة على ثلاث دفعات، من خلال ٤٠٠٠ مكتب بريد على مستوى الجمهورية، وقيام صندوق إعانات الطوارئ للعمال بوزارة القوى العاملة بصرف مرتبات العمالة المنتظمة للعاملين في القطاعات المتضررة.

رابعة – ارشادات دولية بصمود الاقتصاد المصري أمام جائحة كورونا :

لاقت الإجراءات التي اتخذتها مصر استحسانا من المؤسسات الدولية التي أشادت بصمود الاقتصاد المصري في وجه جائحة كورونا، وكان من أهمها :

---

[١] الهيئة العامة للاستعلامات ، أهم الاجراءات الحكومية لمواجهة فيروس كورونا خلال ١٠٠ يوم ، ٦ يونيو ٢٠٢٠ ، متاح على الرابط التالي :

https://www.sis.gov.eg/Story/204421/%D8%A3%D9%87%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-100-%D9%8A%D9%88%D9%85?lang=ar

– تقرير المرصد المصري الذي أصدره البنك الدولي في نوفمبر ٢٠٢٠، والذي أكد خلاله أنه برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري كان له دور إيجابي في التصدي للصدمة الاقتصادية العالمية الناتجة عن تفشى فيروس كورونا المستجد، مشيرا إلى أنه من أكبر الدلائل على ذلك استمرار تحقيق مصر المعدلات نمو إيجابية وصلت ل ٣.٦ % في العام المالي (٢٠١٩ ٢٠٢٠) واستمرار الفائض الأولي للموازنة.

وأكد التقرير على أن جائحة كورونا خلقت أخطر أزمة صحية واقتصادية يشهدها العالم منذ سبعة عقود، على الأقل، إلا أن مصر شهدت جهود قوية لضبط أوضاع المالية العامة وأرصدة المعاملات الخارجية واستقرار الاقتصاد الكلى، وجدد البنك الدولي التأكيد على أن الإصلاحات التي تم تنفيذها في السنوات الأخيرة خاصة في المالية العامة والسياسة النقدية وفي قطاع الطاقة، إلى جانب الإجراءات الطارئة التي اتخذتها السلطات استجابة لأزمة كورونا، ساعدت مصر على مواجهة آثار الصدمة، وبالفعل، ظل متوسط النمو الحقيقي إيجابيا خلال السنة المالية ٢٠١٩ ٢٠٢٠، وبالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة التي أكدت أنه رغم ما شهده العالم جراء التداعيات السلبية لجائحة فيروس كورونا المستجد، فإن الاقتصاد المصري ما زال محتفظا باستقراره، وفقا لتقرير "متتبع الاستجابة العالمية للنوع الاجتماعي ضد كورونا" الصادر في سبتمبر ٢٠٢٠ ، بالتعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

– أما مجموعة "هوريزون" الأمريكية، فقالت إن مصر تعد من الدول الأفضل تجهيزا لمواجهة "كورونا والتعافي بشكل أسرع من تبعات الجائحة، حيث أصدرت المؤسسة مؤشر التعافي الاقتصادي من جائحة كورونا، والذي صنف مصر ضمن مجموعة الدول الأكثر قدرة على استيعاب الصدمة الأولى من الجائحة، وذلك بتحقيقها ٥١.٢ نقطة من ١٠٠ نقطة؛ لتأتي في المركز الـ ٧٠من بين ١٢٢ دولة، وفي المركز الأول إفريقيا، والرابع عربيا بعد الإمارات، والسعودية، والكويت.

– أعلن صندوق النقد الدولي قرب صرف الشريحة الثانية من قرض الصندوق البالغة قيمته ٥.٢ مليار دولار. كما أكد أن الاقتصاد المصري شهد تحقيق أداء أفضل من المتوقع في ظل الجائحة وذلك بفضل حزمة الإجراءات التنشيطية السريعة والشاملة والمتوازنة التي اتخذتها الحكومة، واستجابة السياسة النقدية، ومبادرات القطاع المالي الموجهة للقطاعات والفئات المتضررة [١].

---

[1] State Information Service , Sisi satisfied with IMF's praise to performance of Egyptian economy, 21 November 2020, Available at:

https://www.sis.gov.eg/Story/153099/Sisji-satisfied-with-IMF%E2%80%99s-praise-toperformance-of-Egyptian-economy?lang=en-us

– أشارت توقعات فيتش بشان نجاح مصر في زيادة احتياطيات النقد الأجنبي في السنوات المقبلة، وهو ما يكفي لتغطية الواردات لمدة ستة أشهر على الأقل حتى عام ٢٠٢٤. كما تتوقع أن تصل القيمة الإجمالية للصادرات من السلع والخدمات إلى ٤٧.٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٠.

State Information Service , Sisi satisfied with IMF's praise to performance of Egyptian economy, 21 November 2020, Available at: https://www.sis.gov.eg/Story/153099/Sisi-satisfied-with-IMF%E2%80%99s-praise-toperformance-of-Egyptian-economy?lang=en-us

المطلب الثاني
السياسة الحمائية للدول وأثرها في تغير سعر الصرف وجائحة كورونا

مقدمة:

تلعب السياسة التجارية دوراً أساسياً في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء لا سيما في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي في ظل نظام عالمي متعدد الأطراف.

مع تطور التبادل التجاري وتنوع أشكال تدخل الدولة في إدارة علاقاتها التجارية، بدأت الدول تتبع اساليب جديدة وأدوات جديدة من أجل تحقيق اهدافها التنموية وتحسين حالة ميزانها التجاري عن شهر الرابع الاخير من القرن العشرين اهتماماً متزايد باستخدام أدوات وإجراءات حمائية جديدة من الولايات المتحدة والدولة الصناعية، واصبحت تلك الدول تشدد في منع نفاذ صادرات الدول النامية إلى الاسواق العالمية وتحت مسميات عدة من أجل حماية صناعاتها، لا سيما تلك الصناعات التي تمتلك فيها الدول النامية قدرة تنافسية، الأمر الذي ادى إلى خلق تأثيرات سلبية إضافية على موازين مدفوعات هذه الدول التي أصبحت تعاني من خسائر فادحة في بعض القطاعات الإنتاجية نتيجة لهذه الممارسات والإجراءات التقليدية.

إن ظاهرة السياسة الحمائية الجديدة تعد مناهضة (لمبدا حرية التجارة) الذي يدعو إلى ضرورة أزلة القيود عن حركة التجارة العالمية وجعلها حرة وخالية من الإجراءات التقليدية.

وبالرغم من أن اتفاقية الجات كانت قد دعت إلى ضرورة العودة إلى حرية التجارة الدولية، والعودة إلى حرية صرف العملات منذ خمسينات القرن الماضي وتخفيض الحواجز الجمركية إلا أنه منذ السبعينات وتدابير الحماية تتصاعد لا سيما في الدول الأوربية والولايات المتحدة[١].

وبالمقابل فشلت جهود الدول النامية في إقامة تكتلات لحماية خاماتها وأن الدعوة إلى حمائية جديدة لاقت الترحيب الحار من الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية.

وأجمع الكثير من الباحثين والمحليين الاقتصاديين على أن الأزمة المالية العالمية الاخيرة تعد الاسوأ منذ الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي هذا نظر اللانهيار الحاد الذي سجلته التجارة الدولية في الفترة من الربع الثاني من عام ٢٠٠٨ والربع الثالث من عام ٢٠٠٩ وهو ما حذا بالعديد من الدول الصناعية المتقدمة مثل الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي والصين إلى استخدام سياسة حمائية جديدة عرفت بإجراءات "المنطقة الرمادية" وسميت كذلك لأنها ليست

---

[١] د/ فؤاد مرسي، الرأسمالية تحدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة ١٤٧ المجلس الوطني للثقافة والفنون، والآداب الكويت، ١٩٩٠، ص ٣٢٧.

سواء بما يتعارض مع أحكام الجات، وليست بيضاء بما يتفق معها لكن المهم أنها ممارسات تجارية تعيق حرية التبادل التجاري الدولي وأدت إلى ما يعرف تأكل أخلاقيات الجات"[١].

ولبيان المقصد بالحمائية الجديدة مفهومها، أشكالها وأدواتها ودوافع أسبابها بنفسها في نقاط الآتية:

أولاً: السياسة الحمائية:

أولاً: تعريف الحمائية الجديدة:

يقصد بها تلك المجموعة الوسائل المستعملة بغية حماية اقتصاد ما وبطريقة خفية وذكية من المنافسة الأجنبية عن طريق تطبيق مقاييس وإجراءات مختلفة لخلق تفاوت على مستوى السوق المحلي والاسواق الخارجية وتعديل الاستيراد أو توجيه تدفقات الإنتاج أو عوامله على هذا السوق، وهذه الإجراءات الحمائية عادة ما يتم تبريرها عن طريق حجة الصناعة الناشئة أو غيرها من الحجج المتنوعة.

كما تعرف بانها كل السلوكيات الهادفة إلى تدعيم مراكز المخرجات الوطنية في الاسواق المحلية والدولية متجاوزة كل اشكال الدعم والحماية الكلاسيكية متجاوزة كالقيود الفنية والكمية المتمثلة في التكتلات الاقتصادية؛ المعايير البيئية؛ الممارسات التمييزية في قواعد المنشأ، الإغراق الاجتماعي، التخفيض التنافسي لقيمة العملة وأساليب أخرى

ثانياً: دوافع أسباب تزايد استخدامها:

على الرغم من التبادلات الإيجابية المهمة التي شهدها العالم منذ ظهور الجات العام ١٩٤٧ وما أفضت إليه جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف التي تلتها من تحقيق المزيد من تحرير التجارة الدولية فإن هذا لم يمنع النزعات الحمائية من معاودة الظهور وبشدة وبأساليب جديدة بين الفترة والأخرى مهددة ما تحقق من مكاسب على صعيد تحرير التجارة الدولية بالزوال، ولعل من أهم الأسباب التي أسهمت في تزايد استخدامات هذه الأساليب نذكر:

تفاقم الأزمات في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة دفعت بهذه الأخيرة إلى تطوير اساليب جديدة للحماية تكفل لها حدا أدنى من الهيمنة في خضم الصراع الذي تشهده السوق التجارية الدولية[٢].

---

[١] راجع د/ جعفري عمار، د/ غانم عبد الله، حرب العملات الحمائية الجيدة في ظل الأزمة المالية العالمية مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية العدد ٢– جامعة بسكرة الجزائر، ص ٥.

[٢] د/ عبد السلام مخلوف وسفيان بن عبد العزيز التكتلات الاقتصادية وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة العالمية والمالية ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، يومي ٢/٢٧/٢٦ لسنة ٢٠١٢ المركز الجامعي الوادي.

ارتفاع تنافسية القوى الاقتصادية الصاعدة في حلقة التبادل التجاري العالمي (اليابان، الصين، البرازيل، كوريا الجنوبية وهونج كونج وتايوان وسنغافورة والبرازيل) وبدرجة أقل بعض الدول النامية.

زيادة غزو منتجات الدول أعلاه الاسواق العالمية وبأسعار منافسة بسبب ما توفر لها من أساليب الفن الإنتاجي الرفيع والأيادي العاملة الرخيصة (تهديد ومنافسة الدول الصناعية العريقة في عقر دارها).

تتصل الدول الصناعية عن التزاماتها أمام العالم حول تحرير التجارة الدولية وتخليها عن المبادئ التي تنادي بها في هذا المضمار (ادعاء هذه الد ول في استخداماتها لهذه الاساليب الاستناد على مواد الجات). كالمادة (١٩) حيث قامت الولايات المتحدة ودول المجموعة الاوربية بغرض الكثير من القيود والحواجز غير الجمركية والتي اصبحت أكثر انتشارا من القيود الجمركية وقد اتجهت بصورة أساسية إلى محاصرة المنتجات التي تفوقت في إنتاجها اليابان ودول النمور الاسيوية مثل المنسوجات والملابس المنتجات الجلدية والصلب، والسيارات والمنتجات الالكترونية وغيرها.

لقد ادعت الدول الصناعية المتقدمة أنها استندت في لجوئها إلى الإجراءات الحمائية الجديدة المشار إليها في الجدول أدناه إلى مواد الجات كالمادة (١٩) ولكن في الحقيقةِ أنه قد أسيئ استعمال هذه المادة من قبل هذه الدول فالإجراءات التي اتخذتها إزاء وارداتها من البلدان النامية عموما كانت منافسة لروح الجات التي لم يوجد في الأصل إلا بهدف تعزيز حرية التجارة الدولية وتوسيع رقعة التبادل التجاري بين الدول بما يؤدي إلى إحداث معدلات نمو اقتصادية مرتفعة فيها تمكنها من تحقيق الرفاهية والحياة الكريمة لشعوبها والجدول أدناه يوضح تصاعد نزعة الحمائية الجديدة المطبقة من ظرف الدول المتقدمة[١].

ثالثا : السياسات الحمائية الجديدة: نظرا لوجود علاقة سببية بين الحمائية والأزمات ومع ظهور الأزمة في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة في بداية السبعينات شهدت هذه البلدان تحولات نسبية خطيرة في مراكز الأهمية الاقتصادية لكل منها الأمر الذي دفع إلى تزايد حدة الصراع فيما بينها حول نمط الهيمنة الاقتصادية وأفرزت من ثم سلوكيات وممارسات تضرب بمبادئ الجات وأخلاقياتها عرض الحائط واليوم ومع شدة احتدام الأزمة المالية العالمية طفت على سطح المبادلات التجارية العالمية أشكالا جديدة للحماية التجارية يمكن أن نستعرض أهمها فيما يلي:

---

[١] د/ أحمد يوسف عبده الشحات: الترتيبات الحمائية في ظل منظمة التجارة العالمية دار النيل للطباعة والنشر لسنة ٢٠٠١، ص ٣٧.

١)**التكتلات الاقتصادية:** التكتل الاقتصادي هو دخول مجموعة من الدول تربطها علاقات تقارب اقتصادية واجتماعية وسياسية وجغرافية في اتحاد اقتصادي بحيث يتم الاتفاق بين هذه الدول على تطبيق سياسات تجارية واقتصادية موحدة قدف إلى إزالة كل القيود التي تحد من حركة التجارة.

تعريف بيلا بالاسا: يعرف التكتل الاقتصادي على أنه عملية وحالة، فبوصفه عملية فإنه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه في الإمكان أن تتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية[١].

كما يمكن تعريف التكتل الاقتصادي بانه تجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالحوار الجغرافي او التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري للمشترك هذا التجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحاد جمركيا أو منطقة بحارة حرة، ومهما اختلفت التعاريف فإن التكتل الاقتصادي أصبح يمثل اليوم شكلا جديدا من أشكال الحماية التجارية، فقد أجمع رواد الفكر التكاملي النيوكلاسيكي أن الدافع الحقيقي وراء قيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية هو دافع إقليمي حقيقي ينحصر في توفير الحماية المصادر الإنتاجية الأقل كفاءة، ويجمع ذلك إلى أن النظرية الأساسية للاتحادات الجمركية قد اختارت لنفسها منذ البداية خطا فكريا وحرية التجارة الدولية وهو ما أبعدها عن النظر إلى الدوافع الخاصة بتوفير الحماية للمنتجات الحساسة وهي المنتجات غير القادرة على الصمود أمام المنافسة الدولية[٢].

فالدول المتقدمة أصبحت تتجه إلى إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية كأسلوب حمائي جديد في علاقتها التجارية الدولية كما أضحت اتحادات المنتجين الدولية شكلا جديدا من الأساليب الحمائية وامتدادا للسلوك الاحتكاري المحلي إلى الساحة العالمية، ويعتبر أصدق مثال هذه التكتلات السوق الأوروبية المشتركة، والاتحاد الأوروبي للتجارة الحرة ومجلس المعونة المتبادلة دول اوروبا الشرقية. ولما كانت الأسواق الرئيسية الصادرات الدول النامية إنما تتمثل في الدول الداخلة في هذه التكتلات العالمية فان هذا يوضح مدى خطورة هذه التكتلات على صادرات الدول النامية، حيث يهدف كل تكتل إلى إتاحة سوق واسعة منتجات كل الدول الأعضاء عن طريق إزالة الحواجز الجمركية والكمية بين الدول الأعضاء[٣].

---

[١] نفس المعنى د/عبد الواحد العصفوري، العولمة والجات (التحديات والفرص) مكتبة مدبولي ط٢٠٠٠، القاهرة ص٣١.

[٢] د/ علاوي محمد الحسن: الإقليمية الجديدة منهج معاصر للتعامل مع الاقتصاد الاقليمي، مجلة الباحث العدد ٧ جامعة درقلة ٢٠١٠ الجزائر.

[٣] نفس المعنى د/ محسن أحمد الخضيري حرب العملات مقدمة في جزء العملات داخلا له العالم الجديد في الصراع التنافسي على سعادة العالم الطبعة الأولى دار ايتراك للطباعة والنشر ٢٠١٥، ص ٣٢.

كما يهدف التكتل إلى توسيع نطاق الحماية التي تتمتع بها فروع الإنتاج القائمة في البلاد الداخلة في التكتل وذلك بإنشاء تعريفة جمركية موحدة باتجاه العالم الخارجي بهدف التأثير على السوق واستخدامها كعائق لدخول المنتجات، كون أن هذه التعريفة تكون مرتفعة على الواردات المثيلة لمنتجات الدول الأعضاء.

٢- **المعايير البيئية:** تعرف المعايير البيئية على أغا شروط يجب توافرها في المنتجات سواء في مدخلات إنتاجها أو المواد المكونة لها أو في أساليب إنتاجها أو وطرق تغليفها وكذلك مواصفات محددة لكمية الملوثات الخارجة أثناء العملية الإنتاجية وكيفية التعامل معها وأهم صور هذه المعايير نحد: معايير نوعية البيئة ومعايير الانبعاث و المعايير المتعلقة بالعمليات والإنتاج وكذا معايير تتعلق بالمنتجات إضافة إلى معايير تتعلق بالأداء البيئي.

كانت الدول المتقدمة سباقة في طرح موضوع المعايير البيئية خلال المؤتمر الوزاري الأول بسنغافورة في إطار الاتفاقات المتعددة الأطراف لتصبح ملزمة لجميع الأطراف وهو ما سارعت الدول النامية لمعارضته لتخوفها أو تيقنها في بعض الأحيان من أن هذه المعايير ستكون الصيحة الجديدة في مجال التدابير الحمائية الذكية التي تحتمي بها الدول المتقدمة لمنع منتجات الدول النامية من النفاذ إلى أسواقها وذلك إيمانا منها أن الدول النامية ليس بإمكانها الالتزام بالمعايير البيئية الجديدة[١].

٣- **الإغراق الاجتماعي:** يعد موضوع الإغراق الاجتماعي أحد الموضوعات الجديدة التي أصبحت محل تفاوض في المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالية التي عقدت بعد جولة الأوروغواي بقصد إلزام الدول التي تمارس الإغراق الاجتماعي باحترام معايير العمل الأساسية مما يعني حرمان الدول النامية من الميزة التي تتمتع بها في انخفاض أجور الأيدي العاملة فالإغراق الاجتماعي هو أحد السياسات الحمائية الجديدة التي تهدف إلى إغراق أسواق الدول المتقدمة بسلع منخفضة الثمن نتيجة لانخفاض أجور القوة العاملة ونتيجة لوجود تفاوت في تطبيق معايير العمل الذي من شأنه إكساب الدول ذات معايير العمل المنخفضة قدرة تنافسية غير حقيقية وهو الأمر الذي يستلزم تطبيق معايير مماثلة للعمل في جميع الدول سواء متقدمة أو نامية حتى تكون التجارة الدولية عادلة[٢].

٤-**قواعد المنشأ:** قواعد المنشأ وفق أديبات منظمة التجارة العالية على أنها مجموعة القوانين والنظم والأحكام الإدارية ذات التطبيق العام، التي يطبقها أي عضو لتحديد بلد منشأ السلعة،

---

[١] د/ كمال ديب دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (مدخل بيئي) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر لسنة ٢٠٠٩، ص ٢٢٤.

[٢] د/ محمد سليمان قورة الممارسات الضارة في التجارة الدولية وسبل الطبعة الأولى، دار النهضة العربية لسنة ٢٠١٥، ص ٣١٩.

على شرط أن تكون "قواعد المنشأ" هذه لا تتعلق بالنظم التجارية التعاقدية أو المستقلة ذاتية التي تؤدي غلى منح أفضليات تعريفية تحاوز ما ينتج من تطبيق اتفاقيات "لغات" ١٩٩٤. أي أن مجموعة المعايير والأسس التي يحددها اي عضو تكتسب الساعة على أساسها صفة المنشأ الوطني" والتي يترتب عليها الاستفادة من الإعفاءات الجمركية المنصوص عليها في إطار اتفاقات التجارة التفضيلية بشرط أن لا ينتج عن هذه القواعد مزايا واعفاءات تزيد عن تلك الممنوحة في إطار المنظمة العالمية للتجارة.

وباستخدام قواعد المنشأ كأسلوب حماتي تقوم بعض الدول بممارسات تمييزية في سبيل التحايل على صرامة تلك القواعد التحقيق بعض المكاسب الإضافية خارج سياق التفضيلات التي تمنحها تلك القواعد، أو بسبب عدم قدرة الدولة على تحقيق تلك القواعد أو تحقيق مصلحة حقيقية من جراء تطبيقها، وعدم وجود أي معيار دولي أو إمكانية دولية للحد من هذه التصرفات لأن معظم هذه المخالفات تقوم بها الدول الفاعلة في النظام الاقتصادي العالمي.

المحور الثاني : حرب العملات الخلفية المالية للحمائية الجديدة : تعتبر ظاهرة حرب العملات آخر المستجدات الحاصلة في العلاقات الاقتصادية الدولية وذلك على خلفية الصراع الحد الذي تصاعد بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها الأوروبيين إضافة إلى اليابان وبعض دول العالم من جهة، والصين من جهة أخرى وأصبحت الجهة الأولى تسعى إلى الضغط على الصين للرفع من قيمة اليوان من أجل التقليل من تنافسية صادراتها في الأسواق الأمريكية والعالمية.

ثانيا: أدوات السياسات الحمائية الجديدة:

شهد الربع الأخير من القرن الماضي استخدام أنواع وأساليب جديدة من أدوات السياسة التجارية الحمائية من اجل تقليل الاستيرادات، وظهرت أنواع جديدة من القيود أخذت تعترض سبيل التجارة الدولية، وسميت هذه الأساليب بالأساليب الرمادية نذكر منها:

١-اتفاقات تقييد الصادرات اختيارية:

تهدف هذه الاتفاقات إلى تقليل الكميات المصدرة من السلع، إذ تقبل الدولة المصدرة بإرادتها بأن لا تزيد الكميات التي تصدرها من سلع معينة عن مقدار معين يتم الاتفاق عليه مع الدولة المستوردة خلال مدة محددة. وفي ظل غياب هذا الاتفاق فإن الصادرات من السلع كانت تتجاوز الحد المتفق عليه. ومن أمثلة هذه الاتفاقات تلك التي تمت بين اليابان والدول الأوروبية، والتي

كان الغرض منها الحد من صادرات اليابان من السيارات وبعض المنتجات الألكترونية إلى أسواق الدول الأوروبية[١].

٢. التوسع الاختياري في الاستيرادات: تلتزم الدولة بأن تستورد كمية أو قيمة معينة من سلعة تزيد عما كان يستورد طبقة للتفاعل الحر بين قوى السوق. ومن أمثلة تلك الاتفاقات فيلم الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق هذا الإجراء على اليابان لإجبارها على استيراد بعض السلع الزراعية الأمريكية مثل الرز واللحوم بأكثر مما تستورد سابقا[٢].

٣ معايير الصحة والبيئة والسلامة: هذا المعيار يمتلك بعض الجوانب الشرعية ويكون مقبولا، إذ أن الهدف المعلن هو توفير البيئة المناسبة للمواطن، والحفاظ على مصالح المستهلك، إلا أن هذه المعايير لا تخلو من قيود ضمنية على الاستيرادات تكون غير معلنة ومن أمثلتها لجوء بعض الدول إلى فرض شروط ومعايير على المنتجات المحلية في الدول التي تستورد منها تتضمن الالتزام بمواصفات نوعية معينة، وأيضأ مواصفات معينة للسلامة في صناعة السيارات، يكون من السهل على الصناعة المحلية في الدولة التي تفرض الشروط الاستجابة لهذه المعايير، ومن ثم تقلل من استيراداتها بحجة عدم توفر معايير الصحة والبيئة والسلامة.

٤–ترتيبات السوق المنظم: تجد هذه الترتيبات أساسها في استخدام المادة ١٩ من الجات ٤٧ والمتعلقة بالإجراءات الوقائية أو الطارئة لتقييد الواردات، إذ تجيز هذه المادة المطرف المتعاقد أن يوقف التزاماته وفقا للاتفاقية بالنسبة للمنتج الأجنبي إن تم استيرادها بكميات متزايدة في ظروف يكون من شانها الحاق الضرر. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية من أهم الدول التي الجات إلى استخدام هذا الأسلوب، إذ عمدت إلى تقييد الواردات من منتجات معينة لبعض السلع اليابانية.

ويوضح الجدول الآتي أمثلة لترتيبات السوق المنظم وقيود التصدير الاختيارية:

جدول (٢)

أمثلة لترتيبات السوق المنظم وقيود التصدير الاختيارية

أكثر من ٤٠ دولة	اتفاق لمدة خمس سنوات حددت فيه حصص الاستيراد والتصدير.
الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، دول السوق الأوروبية المشتركة السويد، كندا.	عقدت اليابان اتفاقية الحصص النسبية مع الولايات المتحدة الأمريكية. الولايات المتحدة الأمريكية فرضت حصص نسبية على الدول الاخرى

[١] د/ محمد توفيق عبد المجيد الأقليمية وأطار العولمة المالية ماذا بعد الأزمة العالمية جامعة المنصورة كلية الحقوق بدون تاريخ ص ٢١.

[٢] المصدر جون هرسون، مارك هرندز العلاقات الاقتصادية الدولية نفسه، ط٤، الملك للنشر الرياض ص ٤٤٤–٤٤٥.

السوق المشتركة، اليابان، جنوب أفريقيا، أسبانيا.	اليابان فرضت المعوقات الاختيارية للتصدير اللسوق المشتركة السوق المشتركة طلبت من الجميع اتباع السياسة نفسها.
الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، الصين، كوريا.	تفاوضت الولايات المتحدة الأمريكية مع اليابان على الترتيبات المنظمة محددة الاستيرادات لعام ١٩٧٧.
الولايات المتحدة الأمريكية ١٢ دولة أخرى مصدرة.	فرضت الوايات المتحدة الامريكية معاهدة لتحديد معدل تصدير اللحوم.
الولايات المتحدة الأمريكية، الصين	اتفاقية لمدة ثلاث سنوات بداية عام ١٩٨٠ تحدد كمية التصدير من الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية مع السماح بزيادة سنوية.
الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان	اتفاقية لتحديد كمية التصدير من السيارات اليابانية لأمريكا مدتها ٣ سنوات بداية عام ١٩٨١.

سياسة المنافسة والممارسات التقييدية للشركات الدولية: وهي عبارة عن إجراءات تتخذها الشركات الدولية للحد من المنافسة واستبعاد الغرباء والوافدين الجدد مما يؤدي إلى تعزيز مكانة تلك الشركات، أما بصورة منفردة او تدعيم النفوذ السوقي لها مع الشركات الأخرى، هذه الإجراءات تفرضها الشركات المهيمنة على المتعهدين الأصغر في التوريد والتوزيع مثل اتفاقات الإبقاء على سعر إعادة البيع أو حظر منح الخصم وحظر التصدير ورفض التعامل والتسعير الافتراضي. ويمكن ادراج اجراءات الحمائية الجديدة في إطار التدابير غير التعريفية والتي تتضمن طائفة متنوعة من السياسات والإجراءات التي تطبقها الدول على السلع المستوردة والمصدرة، إلى جانب نظام التراخيص والحصص وتدابير الحظر التقليدية. وتعد الأونكتاد هذه التدابير ((تدابير سياساتية تختلف عن التعريفات الكمركية العالية ويمكن ان يكون لها تأثيرات اقتصادية على تجارة السلع علي الصعيد الدولي من حيث تغير الكميات المتداولة ار أسعارها، أو تغيره الكميات والأسعار معا[١].

[١] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تطور النظام التجاري وتوجيهاته من منظور إنمائي، مذكمرة من إعداد الأوكتاد جينيف مستبق ٢٠١٢ ص ١٥.

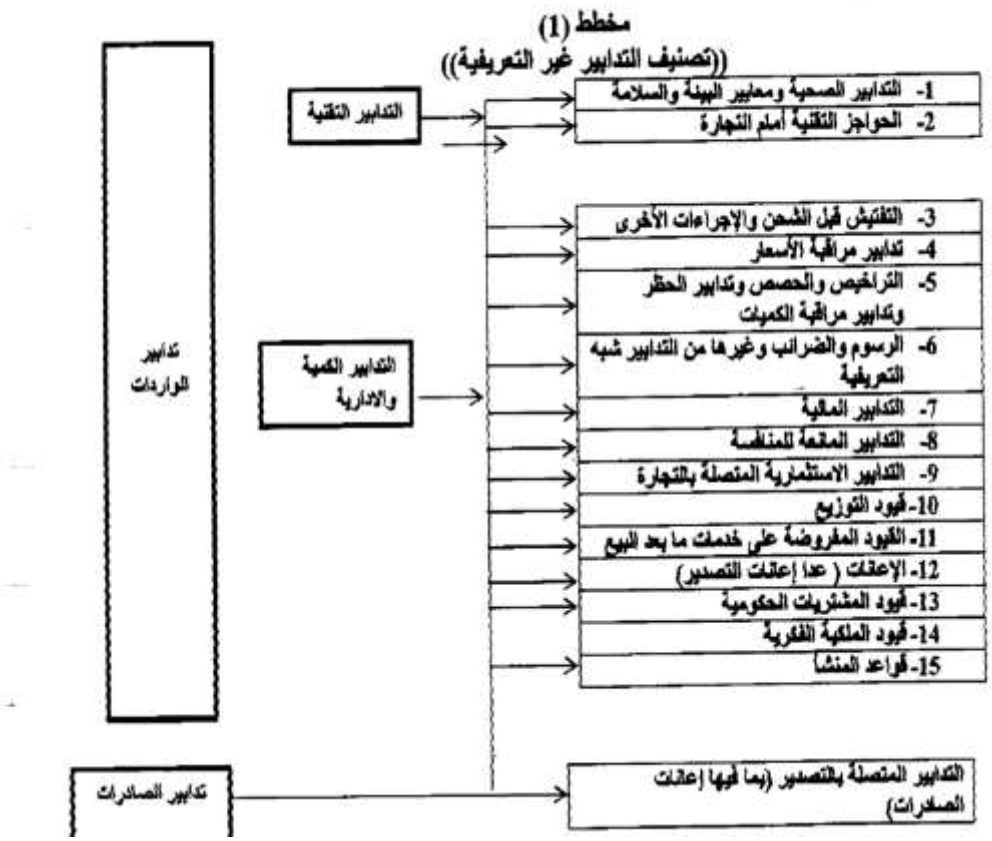

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تطور النظام التجاري وتوجهاته من منظور إنمائي، مذكرة من إعداد الاونكتاد، جينيف، أيلول / سبتمبر ٢٠١٢، ص ١٦.

ويمكن القول، إن هذه التدابير بصرف النظر عن الغاية الحقيقية المقصودة منها، فإنها تؤدي إلى تأثيرات تقييدية وتشويهية، وهي تثير مشكلتين أساسيتين فيما يتصل بنفاذ البلدان النامية إلى الأسواق الدولية:

على الرغم من أن التدابير غير التعريفية ليست تمييزية في الأصل الا أن تأثيرها يفضي إلى التميز بين الشركاء التجاريين لاسيما على حساب الدول النامية.

إن التدابير غير التعريفية كثيرا ما تنطبق على فئات منتجات ذات أهمية تصديرية خاصة بالنسبة للدول النامية وهي منتجات غالبا ما يكون لهذه الدول ميزة نسبية فيها. وتتركز صادرات الدول النامية في قطاعات يتواتر فيها تطبيق التدابير غير التعريفية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الاتي.

جدول (٣)

مؤشر تواتر التدابير غير التعريفية في مختلف القطاعات الاقتصادية

القطاع	التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية	الحواجز التقنية أمام التجارة	متطلبات ما قبل الشحن	مراقبة الأسعار	مراقبة الكميات
الحيوانات الحية	٧١.٣	٣٦.٢	٢١.٣	٥.٧	٣٣٤
المنتجات النباتية	٦٩.٢	٣١.٧	٢٤.٠	٣.٦	٢٧.١
الدهون والزيوت	٥١.١	٢٦.٨	١٢.٩	٨.٠	٢٠.٧
الأغذية المجهزة	٥٧.٠	٤١.٧	١٧.٧	٣.٦	١٠.٩
المنتجات المعدنية	٩.٨	٢٥.٥	٨١	٠.٦	٦.٣
المنتجات الكيمائية	١١.٣	٣٥.٨	٦.٨	١.٧	١٩.٦
المطاط والبلاستيك	١٢.٨	٢٤.١	٥.٧	٠.٨	٦.٣
الجلود واللحوم المذبوحة	٢٦.٢	٢٣.٧	٩.٩	٠.٠	١٢.٩
الخشب	١.٧	٣٠.٢	١٢.٤	٠.٨	١٥.٢
الورق	١.٧	١٨.٤	٨.٢	٠.٦	١١.٤
النسيج	١.٨	٣٤.٣	١٥.٦	٤.٧	١٦.٣
الأحذية	٠.٧	٣٤.٣	١٥.٦	٣.٣	١٧.٩
الحجارة والأسمنت	٣.١	٣٨.٨	١٦.٧	١.١	٦.٣
المعادن النفيسة	١.٦	١٩.٠	٩.٧	١.٢	١٢.٢
الآلات والمعدات الكهربائية	١.١	٢١.٠	٩.٦	٠.٨	١٣.١
السيارات	٠.٣	٢٦.٢	٨.٢	٠.٧	٢٢.٥
الأدوات البصرية والطبية	٠.٤	١.٠	٨.٤	٠.٢	٨.١
سلع متنوعة	١.٦	٢٣.٠	٧.٩	٤.١	٧.٢

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، توتر النظام التجاري توجهاته من منظور إنمائي مذكرة من إعداد الأونكتاد، جنيف، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢، ص ١٨.

من خلال الجدول يتضح، أنه تم تطبيق أكثر من ٦٠% من الضوابط على التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، في حين تطبق الحواجز التقنية أمام التجارة على مجموعة أوسع من المنتجات وعلى نحو أكثر توحيدا بين مختلف القطاعات الاقتصادية، فهي تستهدف اغلب القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية التصديرية الأكبر بالنسبة للدول النامية كالنسيج والملابس والأحذية، وبالمثل تتركز متطلبات ما قبل الشحن وتدابير مراقبة الأسعار بالقدر الأكبر في قطاعات المنتجات الزراعية والنسيج والأحذية.

ثالثا: دوافع وأسباب الحمائية الجديدة:

شهد الاقتصاد العالمي خلال سبعينيات القرن الماضي مصاعب وتحديات جمة على اثر انهيار نظام بريتن وودز وبروز ظاهرة الكساد التضخمي Stagflation وارتفاع أسعار النفط العالمية وتوسع مديات التضخم، والعجز الكبير في ميزان المدفوعات بالولايات المتحدة الأمريكية والاختلالات التجارية التي شهدها الاقتصاد العالمي، هذا إلى جانب بروز ظاهرة العولمة وانتشارها بشكل كبير، هذه الأسباب وغيرها أدت إلى تعاظم ظاهرة الحمائية الجديدة والتي تستشف، بشكل أساس، الحد من تخول منتجات الدول النامية إلى الدول الصناعية المتقدمة. ويمكن أن ننكر بعض الدوافع والأسباب التي أدت إلى اتباع سياسات حمائية جديدة.

١- **الكساد التضخمي:** ظهرت هذه المشكلة في بداية السبعينات من القرن الماضي والتي تعني أن هناك تزامنا ما بين حالة البطالة والتضخم، وهو على عكس ما كانت تشير إليه الأدبيات الاقتصادية قبل تلك المدة، والتي كانت ترى ان هناك علاقة عكسية ما بين التضخم والبطالة وهذا ما شار إليه منحنى فيلبس في التفسير الذي قدمه عن العلاقة ما بين بطلة والتضخم. ومع بداية السبعينات أصبح التضخم والبطلة حلة متلازمة، وعانت الدول الصناعية من زيادة معدلات البطالة، الأمر الذي أدى بتلك الدول بضرورة إيجاد الحلول لمواجهة تلك المشكلة. ويوضح الجدول الاتي معدلات البطلة والعملة في الدول الصناعية والتي لم تكن متناسبة مع نمو العمال المنخفضة

ألمانيا	٤.٨	٨.٠	٦.٢	١٠.٦	٩.٨	٨.٤	٧.٣	٧.٥	٦.٩	٥.٨	٥.٣	٥.٢	٥.٠	٤.٦
فرنسا	٦.٤	١٠.٢	٩.٠	٩.٣	٩.٢	٨.٣	٧.٨	٩.٦	٩.٧	٩.٢	٩.٨	١٠.٣	١٠.٣	١١٠.٤
المملكة المتحدة	٦.٤	١٠.٩	٥.٨	٤.٨	٦.٨	٥.٤	٥.٦	٧.٥	٧.٨	٨.١	٨.٠	٧.٦	٦.٢	٥.٤

المصدر: الأعمدة ١-٢-٣[١]- الاعمدة ٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٠-١١-١٢-١٣-١٤[٢]

من خلال الجدول يتضح إن معدلات البطالة في الدول المتقدمة كانت قد بلغت نحو ٦.٢% خلال المدة ٧٥-١٩٨٠، ثم وصلت إلى ما يقارب ٧.٩ % في عام ١٩٨٥، ووصلت في عام ٢٠٠٩ إلى ٨%، وفي عام ٢٠١٠ كانت تقريبا ٨.٣ %، ومن ثم انخفضت بشكل نسبي لتصل إلى نحو ٦.٧ % في عام ٢٠١٥.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فنجد إن متوسط معدلات البطالة كانت نحو ٧.٧ % خلال المدة ١٩٧٥-١٩٨٠، ثم ارتفعت لتصل إلى أعلى مستوياتها خلال عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠

---

(١) توفيق عباس عبد عون الحمائية الجديدة واثرها على الصادرات العربية، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية التجارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية ١٩٩٧، ص ٩٠.

(٢) من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (وأخرون) التقرير الاقتصادي العربي الموحد صندوق النقد العربي، أبو ظبي، أعداد مختلفة.

بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، وما إن بدا الاقتصاد الأمريكي بالتعافي التدريجي من تداعيات الأزمة حتى بدأت معدلات البطالة بالانخفاض التدريجي لتصل إلى نحو ٥.٣ % في عام ٢٠١٥.

وفيما يتعلق بمعدلات نمو العمالة والتوظيف فنجدها أصبحت سالبة في البعض الدول لا سيما خلال المدة ٢٠٠٧-٢٠١٠ وذلك بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية ازمة الرهن العقاري التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية لتمتد آثارها السلبية على أغلب دول العالم لاسيما المتقدمة منها.

٢- **تقلبات أسعار الصرف:** إن التقلبات في أسعار الصرف وعدم التناسق فيها منذ التخلي عن نظام بريتن وودز أدى إلى انتشار الحمائية من خلال سعي الحكومات إلى تنظيم التدفقات التجارية إن الاضطرابات في أسعار الصرف تؤدي إلى زيادة انعدام اليقين الاقتصادي، ومن ثم عندما ترتفع أسعار الصرف الدولة ما يؤدي ذلك إلى التراجع في الصادرات المصنعة في هذه الدول، فعلى سبيل المثال عندما ارتفعت قيمة الريال البرازيلي والرند الجنوب أفريقي خلال المدة ٢٠٠٩-٢٠١٣ إلى نحو ٣٠% وارتفعت قيمة الروبية الإندونيسية بنحو ٢٠% أدى ذلك إلى تراجع الصادرات المصنعة والذي بدوره أدى إلى مضاعفة القلق بإزاء استخدام أسعار الصرف الدعم الصادرات وتأثير ذلك على التحول عن التصنيع، مما اثر نقاشات حادة حول تضاربات أسعار الصرف وحروب العملة[١].

٣- **احتواء التوسع الصناعي للدول الناشئة:** إن اغلب الدول النامية تصدر سلعا لا تحتاج إلى مهارة، وقد حاولت الدول الصناعية استخدام التعريفة الكمركية على المنسوجات والملابس والأحذية وبعض البتروكيماويات، كذلك وضعت قيودا على استيراداتها لمواجهة بعض السلع الغذائية وصناعة الجلود المنتجة في الدول النامية ، عندما شعرت بتحول الميزة النسبية عنها لصالح نمو الواردات من هذه الدول النامية بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨١ وبمعدل نمو سنوي بلغ ٢٢% في المتوسط ، الا أن معدل نمو هذه الواردات عاد ليهبط إلى نحو ٤% فيما بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٦ نتيجة لفرض هذه القيود[٢].

وإذا كانت المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في القوة المركزية التي تعيد هيكلة الاقتصاد العالمي، فإنها لم تصل بعد إلى تسوية يعيد الاستقرار إلى التجارة الدولية، وإن نظام التجارة الحرة الذي كرسته الكات وأسسته على النموذج الريكاردي بدا يتهاوى باضطراد أمام نظام الحماية الذي يتوسع في كل مكان.

---

[١] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تطور النظام التجاري وتوجهاته من منظور أنمائي مرجع سابق ص١٥.

[٢] توفيق عباس عبد عون، المصدر السابق ص ٩٦-٩٧.

٤- **الاختلالات التجارية:** تؤدي الاختلالات التجارية إلى زيادة التوتر في العلاقات الثنائية، وقد وصل عجز ميزان المدفوعات للولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨٧ إلى ١٥٥ مليار دولار وبنسبة ٣.٥ % من الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من انخفاض قيمة الدولار عام ١٩٨٥، كما عانت الولايات المتحدة الأمريكية من نيون خارجية صافية بلغت ٤٠٠ مليار دولار الغاية ١٩٨٧، في حين وصل عجز الميزان التجاري إلى نحو ١٦٥.٩ مليار دولار عام ١٩٩٤ بالمقارنة مع ١٣٨.٥ مليار دولار عام ١٩٩٣، بينما وصل عجز الحساب الجاري إلى ١٤٢.٥ مليار دولار عام ١٩٩٤ مقارنة مع ١٢٧ مليار دولار في عام ١٩٩٣.

هذه الاضطرابات التي عاشها الاقتصاد الأمريكي دفع باتجاه زيادة الضغوط الحمائية وضرورة استخدام أدوات الحمائية الجديدة لمعالجة أوضاع الاقتصاد الأمريكي ويوضح الجدول الآتي موجز لأرصدة الحساب الجاري لدول العالم للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٥.

جدول (٥)

(أرصدة الحساب الجاري لدول العالم للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٥ – (مليار دولار)

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الدول المتقدمة	٢٦٤.٣	-٢٠٠,٩	-٢١٣,٢	-٢٠٩,٣	-٢٠٦,١	-٣٩٢,٢	-٤٥٤	-٣٦٨,٨	-٤٣٠,٧	-٢٦٨,٦	-٦,٠	-٤٠,٤	٢٢٢,١	١٨,٨	٢٣٢,٩	٣٠٢,٧
الولايات المتحدة	-٤١٧,٤	-٣٨٢,٤	٤٦١,٣	-٥٢٣,٤	-٦٢٥	-٧٢٩	-٧٨٨,١	٧٣١,٢	-٦٦٤,١	-٤٨٥,٩	-٤٤٣,٩	-٤٦٠	-٣٧٦,٨	-٤٤٩,٧	-٣٨٩,٥	-٤٨٤,١
منطقة اليورو	-٣٥.٢	٨,٣	٤٩,٨	٤٨,٤	١٢٠,٣	٤٦,٧	٣٢,٩	٢٩,٣	-٦٥,٥	-٥٤,٣	-٣,٧	٣٣,٢	٢٥٧,٦	١٥٩,٨	٣٢٠,١	٣٤٤,٧
اليابان	١١٩,٦	٧٨,٨	١١٢,٦	١٣٦,٢	١٧٢,١	١٧٢,١	١٧٠,٤	٢١١	١٩٤,٣	١٧٩,٢	٢١٧,٩	١٢٩,٨	٤٠,٧	٥٩,٧	٢٤,٤	١٣٧,٥
اقتصاديات متقدمة أخرى	٦٨,٢	٨٥,٤	٨٥,٧	١٢٩,٦	١٢٦,٥	١٢٦,٥	١٣٠,٨	١٢٢	١٠٥,٢	٩٢,٤	٢٦٧,٩	٢٨٠,٧	٣٥٧,٢	٤٠,٧	٣٦٩,٣	٣٧٤,٦
الأسواق الصاعدة والبلدان النامية	٨٦,٥	٤١,٢	٧٦,٩	١٤٤,٥	١٤٤,٥	٢١٥,١	٦١٧	٦٣٤,٢	٧٨٤,٩	٦١٢,٩	٣١٥,٧	٣٨٣,٣	٢١٧	٣٥٧,٢	١٩٧	١٩٧

من خلال الجدول أعلاه يتضح إن الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية يعاني من عجز دائم ومستمر ولم يحقق فائضا خلال المدة ٢٠٠٠ – ٢٠١٥

اما بالنسبة للدول المتقدمة كانت تعاني من عجز دائم في أرصدة الحساب الجاري خلال المدة ٢٠٠٠-٢٠١١، وتحول هذا العجز إلى فائض منذ عام ٢٠١٢، فبعدما كان العجز في الحساب الجاري نحو ٢٦٤.٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ عاد ليحقق فائضة بلغ نحو ٣٠٢.٧ مليار دولار في عام ٢٠١٥.

اما بالنسبة لدول منطقة اليورو فيلاحظ إنها لم تسجل عجزا في الحساب الجاري إلا خلال الأعوام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ وذلك بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية التي انطلقت من الولايات المتحدة وتراجع اداء الاقتصادي العالمي وانكماش الطلب العالمي.

وبشكل عام، ساهمت مجموعة من العوامل في تحول العجز في الحساب الجاري إلى فائض في كل من الدول المتقدمة ودول منطقة اليورو لعل ابرزه[١]:

[١] توفيق عباس عبد عون، المصدر السابق ص ٩٦-٩٧.

التراجع النسبي في صادرات السلع والخدمات في منطقة اليورو التي استفادت من انخفاض أسعار الطاقة الدولية.

تراجع قيمة اليورو مقابل الدولار.

الإجراءات التقشفية التي تبنتها دول منطقة اليورو على أثر تداعيات أزمة الديون السياحية التي بدأت شرارتها من اليونان لعدم قدرتها على سداد ديونها.

أما في اليابان فنجد إن رصيد الحساب الجاري كان يحقق فائضة خلال المدة ٢٠٠٠٢٠١٥، إلا أنه شهد تراجعا خلال السنوات ٢٠١١-٢٠١٤ وذلك بسبب تداعيات أزمة المفاعل النوري وزيادة الاعتماد على النفط، الأمر الذي أدى إلى تراجع الفائض في الحساب الجاري.

٥- **الثورة العلمية والتكنلوجية:** أدت الثورة العلمية والتكنلوجية إلى التأثير على التجارة الخارجية والضوابط التي تحكمها، فقد أدت إلى خفض تكاليف عوامل الإنتاج واستخدام طرق تنظيمية جديدة، ومن ثم ظهور أنماط وأشكال مختلفة وجديدة للتجارة متمثلة بقيام التكتلات والاتفاقيات الدولية التي تسهم في زيادة الحمائية.

لقد أثبتت الدول الصناعية المتقدمة قدرة كبيرة على التكيف مع تطور قوى الإنتاج، وأدخلت تغيرات جوهرية على الإنتاج المادي، وأخرجت أدوات عمل جديدة ومصادر طاقة جديدة وسلع استهلاكية وحققت تخفيض في نفقة الإنتاج لبعض المنتجات وصل إلى نحو ٥% لكل خمس سنوات، وأجرت تغييرا جذريا في تنظيم وطبيعة العمل البشري.

٦- تواتر الأزمات المالية العالمية: أصبحت الأزمات المالية والتقلبات الدورية السمة المميزة للنظام الاقتصادي العالمي المعاصر، أذ شهد هذا النظام عدة انهيارات مالية، حتى تسارعت وتيرة الأزمات مع تزايد حركة رأس المال والتحولات التي شهدها الاقتصاد العالمي في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات وتزايد خطي العولمة.

ومع نهاية عام ٢٠٠٧ حيث انهيار كبير في الاقتصاد الأمريكي أدى إلى إصابة الاقتصاد العالمي بخلل كبير تسبب في نشوء أسوأ أزمة مالية منذ أزمة الكساد الكبير مسببة بحدوث تباطؤ كبير في الاقتصاد العالمي، وقد جاءت هذه الأزمة بالتزامن مع انهيار المفاوضات المتعددة الأطراف لتحرير التجارة في الدوحة.

وقد أدت هذه الأزمات إلى إعادة إحياء التفكير وبشكل جدي بضرورة العودة إلى السياسات الحمائية، لا سيما وإن اغلب هذه الأزمات انطلقت من قلب النظام الرأسمالي والذي ما فتأ ينادي بالحرية الاقتصادية والانفتاح ورفع الحواجز وإزالة القيود عن حركة التجارة الدولية.

ومن ثم، فإن تواتر الأزمات المالية لعب دورا بارزة ومؤثرة في تقوية موقف السياسات الحمائية الجديدة والعمل على تطوير أساليبها وأدواتها بشكل مستمر بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية

التي تفرضها هذه الأزمات، كذلك بما يساعد الدول الصناعية المتقدمة على التعامل مع المستجدات الحاصلة في تنامي القدرات التنافسية لبعض السلع والخدمات التي تظهرها دول معينة والتي يكون لها تأثيرات واضحة على عمليات الاستثمار والأنشطة الاقتصادية المحلية وحالة موازين المدفوعات، وفي ظل الأهداف الاقتصادية التي تسعى اليها هذه الدول في الحد من تداعيات الركود الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو مضطردة والحد من معدلات البطالة والضغوط التضخمية . ومن ثم فقد كان هناك تفوق للإجراءات الحمائية مقارنة بإجراءات الحرية الاقتصادية، والشكل البياني الآتي يوضح ذلك:

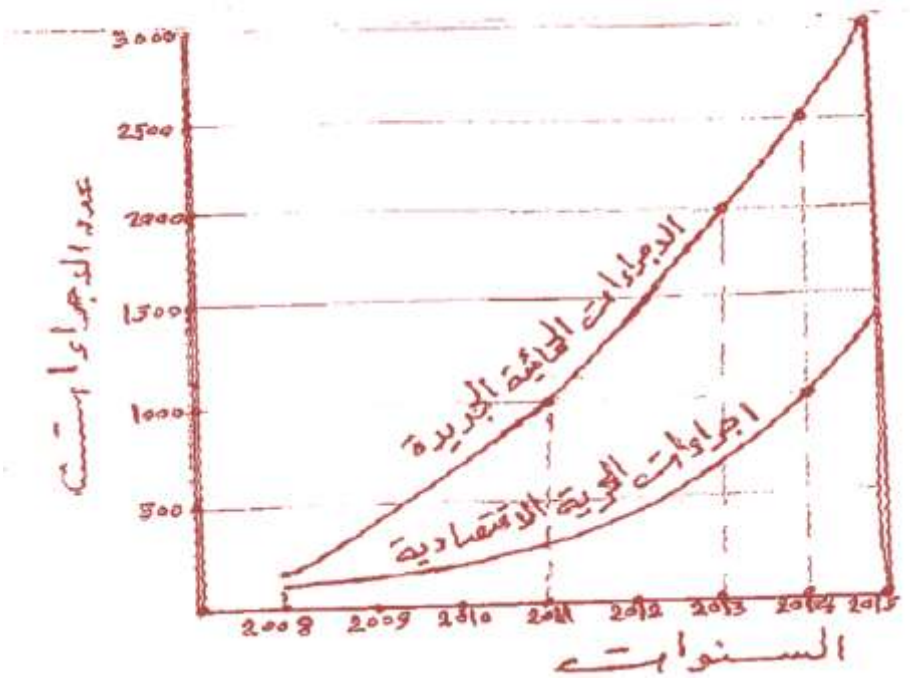

Source :

Barbara barone, Roberto bendini, protectionism in the G20, directorate – general forexternal policies, policydepartment, European parliament, 2015 p. 16.

ثانياً: أداء الأسهم وسعر الصرف وأزمة فيروس كورونا

تأثير أزمة فيروس كورونا في مؤشرات البورصة المصرية:

١/٣ تأثير أزمة فيروس كورونا في مؤشرات البورصة المصرية:

حققت البورصة المصرية بنهاية عام ٢٠١٩ نجاحا كبيرا، فيما يتعلق بجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة إليها، وأغلق المؤشر الرئيسي EGX30 على ارتفاع قدره ٧.١ % في نهاية عام ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٨، كما حقق إجمالي التداول خلال عام ٢٠١٩ ارتفاعا بنسبة ١٤.٢٩% عن عام ٢٠١٨ ليصل إلى ٤٠٩.٧٢ مليار جنيه مقارنة بقيمة بلغت ٣٥٨.٥ مليار جنيه في ٢٠١٨؛ وقد بلغ متوسط قيمة التداول اليومي ٠.٧١ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٩ في مقابل ١.٠٦ مليار جنيه عن عام ٢٠١٨ (البورصة المصرية – التقرير السنوي، ٢٠١٩).

ونجحت البورصة المصرية في جذب ٣١٩٩٨ مستثمر جديد في نهاية عام ٢٠١٩، وحوالي ١٠١٩ صندوق ومؤسسة أجنبية جديدة، كما بلغت تعاملات المستثمرين غير المصريين في السوق خلال عام ٢٠١٩ نسبة ٣٢.٩٤ % من إجمالي التعاملات، بينما بلغت تعاملات المستثمرين المصريين نسبة ٦٧.٠٦ % من إجمالي التعاملات. وقد استحوذ الأفراد على نسبة ٢٦.١٦ % من إجمالي التعاملات خلال عام ٢٠١٩، يمثل المصريون نسبة ٢٣.٦٧ % والأجانب نسبة ٢.٤٩ %، أما على مستوى المؤسسات فقد بلغت نسبة تعاملاتهم ٧٣.٨٤ %، يمثل المصريون منها نسبة ٤٣.٣٩ % والأجانب نسبة ٣٠.٤٥ %؛ وقد اتجهت المؤسسات الأجنبية خلال عام ٢٠١٩ للشراء حيث بلغت صافي مشترياتهم حوالي ٤٢.٣١ مليار جنيه في مقابل ٥.٧٣ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠١٨ محققا طفرة هائلة في صافي مشتريات الأجانب البورصة –

المصرية – التقرير السنوي، ٢٠١٩).

وقد أدى انتشار فيروس كورونا في جمهورية مصر العربية إلى أضرار كبيرة بمختلف – القطاعات الاقتصادية؛ وتأتي البورصة المصرية ضمن أكثر القطاعات تضررا من انتشار هذه الفيروس، فقد كبد فيروس كورونا البورصة المصرية خسائر قياسية في جلستي الأحد والاثنين ٩–٨ مارس ٢٠٢٠ وسط هبوط حاد في المؤشرات، وخسائر ضخمة في رأس المال السوقي بواقع ٣٠.٤ مليار جنيه (مجلة المالي، ٢٠٢٠/٣/١٠). وبنهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٠ انخفض اجمالي رأس المال السوقي إلى ٥٣٢.٩ مليار جنيه بنسبة بلغت ٢٤%، كما وصل مؤشر EGX30 إلى مستوى ٩٥٩٣.٩٤ نقطة بنسبة انخفاض بلغت ٣١.٢٨ %، واتجهت تعاملات الأجانب والعرب إلى البيع والخروج من السوق المصرية البورصة المصرية– التقرير ربع السنوية ٢٠٢٠، إلا أن البورصة المصرية اتجهت إلى تعويض جزء من خسائرها خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠، نتيجة للإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية، ومبادرة البنك المركزي المصري التي تمثلت في الإعلان عن دعم البورصة بمبلغ ٢٠ مليار جنيه من خلال تنفيذ برنامج لشراء الأسهم، حيث ارتفع مؤشر EGX30 بنهاية الربيع الثاني ليصل إلى ١٠٧٦٤.٥٩ نقطة بنسبة ارتفاع بلغت ١٢.٢ %، وارتفع إجمالي رأس المال السوقي إلى ٥٩٠ مليار جنيه بنسبة بلغت ١٠.٣٩% عن الربع الأول، على الرغم من استمرار اتجاه تعاملات العرب والأجانب إلى البيع والخروج من السوق المصرية البورصة المصرية– التقرير ربع السنوي، ٢٠٢٠).

٢/٣ تأثير أزمة فيروس كورونا في تقلبات أسعار الأسهم:

تمثل تقلبات أسعار الأسهم مصدر قلق كبير للمستثمرين والمهتمين بأسواق المال، حيث تعكس تقلبات الأسعار والعوائد طريقة معالجة المستثمرين للمعلومات والمخاوف لدى المتعاملين

بالسوق، وبالتالي فإن زيادة حدة التقلبات ترتبط بزيادة المخاوف وعدم اليقين لدى المستثمرين بشأن التوقعات الاقتصادية المستقبلية (ElGhouty and El-Masry، ٢٠١٧). ويمكن أن تؤدي التقلبات الحادة إلى نقص السيولة وزيادة تكلفة التحوط، مما يؤدي إلى عدم قدرة السوق على العمل بشكل طبيعي، ويصبح الاقتصاد أكثر عرضة للمخاطر الناتجة عن توترات الأسواق المالية (ElGhouty and El-Masry، ٢٠١٧). وتعد التقلبات هي أبسط مقياس للمخاطر، لذا فقد اهتمت دراسات تسعير الأصول بتقلبات أسعار وعوائد الأسهم العالية كمؤشر لمخاطر انهيار أسعار الأسهم (Janssen، ٢٠١٨).

ومنذ بداية الألفية الحالية، وبشكل خاص بعد الأزمة المائية العالمية عام ٢٠٠٨ اتجهت الأنظار إلى بحث العوامل المؤثرة في تقلبات الأسعار والعوائد ومخاطر انهيار أسعار الأسهم، بهدف السيطرة على العوائد السلبية غير العادية والتي تهدد ثروة المستثمرين وحملة الأسهم (Eugster، (2019)).

وقد ساهمت المخاوف من انتشار فيروس كورونا والإجراءات التي اتخذتها الدولي للسيطرة على تفشي الفيروس في حالة من القلق والذعر لدى المستثمرين مما أثر بشكل كبير في استقرار أسعار وعوائد الأسهم في البورصات العالمية (Liu et al.، ٢٠٢٠). كما كشف الانتشار غير المتوقع للفيروس عن حساسية القرار الاستثماري في الأسواق المالية للأحداث غير المالية، حيث تعبر أسعار وعوائد الأسهم عن توقعات المستثمرين المرتبطة بالأرباح المستقبلية للشركات وقدرتها على الاستمرار، ويرى المستثمرون أن وباء كورونا قد أضعف النشاط الاقتصادي، كما أن لديهم قلق كبير بشأن الإيرادات المستقبلية (Liu et al.، ٢٠٢٠) [١].

وفي ظل حالة القلق الشديد والمستويات المرتفعة لعدم التأكد أثناء أزمة فيروس كورونا، شهدت الأسواق المالية تقلبات حادة وصلت إلى أعلى مستوى لها منذ عام ٢٠٠٨ (World).

– آليات حوكمة الشركات كعوامل مؤثرة في تقلبات أسعار الأسهم:

تتأثر أسعار وعوائد الأسهم بعدة عوامل منها جودة التقارير المالية ومستوى عدم تماثل المعلومات في السوق، وتعد جودة حوكمة الشركات من العناصر الأساسية لحماية المستثمرين من خلال ضمان الإفصاح والشفافية والحد من عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية وبوجه خاص في أوقات الأزمات.

١/٤ لجنة المراجعة:

[١] لمزيد من التفاصيل راجع د/ رمضان عارف رمضان، مجلة البحوث المالية والتجارية المجلد ٢٢ العدد الأول يناير ٢٠٢١ جامعة بورسعيد.

تعد الرقابة على الأداء المالي والتقارير المالية للشركات هي الهدف الأساسي من تكوين لجنة المراجعة، لذا تقوم لجنة المراجعة بدور حيوي في اختيار واستبعاد وتحديد أتعاب المراجعين الخارجيين ونطاق أعمال المراجعة، وتعمل على ضمان استقلال المراجع الخارجي، وحل النزاع بين المراجعين والإدارة التنفيذية، وهي أيضا تشرف على اختيار السياسات المحاسبية وإعداد التقارير المائية، وتحديد مستويات الإفصاح والالتزام بأفضل الممارسات، كما أن لجنة المراجعة تتأكد من الالتزام بالمعايير القانونية والأخلاقية وتأسيس ضوابط وقائية ضد الغش والاحتيال (Amer et الـ (2014 ,..al)

ويمكن القول أن لجنة المراجعة تؤدي دورا محوريا في تفعيل حوكمة الشركات وحماية المستثمرين، ويشق ذلك مع مقدار الاهتمام الموجه لأنشطة اللجنة وفعاليتها أثناء أزمة فيروس كورونا، وتكليف اللجنة القيام بمهام إضافية بما يتماشى مع التحديات التي أوجدها انتشار الفيروس.

١/١/٤/ أنشطة لجنة المراجعة: في ظل أزمة فيروس كورونا، تحتاج الشركات إلى تزويد المستثمرين برؤيتها إلى أقصى حد ممكن فيما يتعلق بالتقييمات والخطط الموضوعة، للتعامل مع مخاطر الأعمال والتشغيل الجوهرية الناتجة عن انتشار فيروس كورونا، لذا يجب أن تعمل الشركات من خلال لجان المراجعة والمراجعين

على تأكيد مصداقية تقاريرها المالية، وتقوية الرقابة وأنشطة المراجعة والضبط الداخلي قدر المستطاع، ويشمل ذلك الحفاظ على مستوى الرقابة الداخلية على التقارير المالية خلال فترات الغياب وتوقف النشاط (Deloitt، ٢٠٢٠).

ومن التعقيدات التي نشأت عن أزمة فيروس كورونا، ضرورة أن تكون لجنة المراجعة على يقظة تامة بشأن مجموعة كبيرة من القضايا المطروحة على جدول أعمالها استجابة لتداعيات انتشار الفيروس، وفي نفس الوقت يجب على لجنة المراجعة أن تركز بقوة على مسئولياتها الأساسية المرتبطة بالإشراف والرقابة على الشئون والتقارير المالية والرقابة الداخلية ١ ,IFAC) (A and 2020a . لذا يجب أن تعتمد مشاركة واستجابة لجنة المراجعة للظروف التي أوجدها انتشار فيروس كورونا على ستة ضوابط، هذه الضوابط تضمن زيادة الدور الحيوي للجنة المراجعة في حوكمة الشركات وتعظيم القيمة في الأجل الطويل، وتتمثل هذه الضوابط في البقاء على اطلاع والتواصل والتعاون، والاستفادة من الخبرات المتاحة، وتعزيز التحسين المستمر، والتفكير بصورة شمولية، وتبني التكنولوجيا (IA and IFAC, 2020b١).

وحتى تتمكن لجنة المراجعة من القيام بدورها الرقابي بفعالية فإنها تحتاج إلى تعاون من الإدارة التنفيذية في ظل الظروف الصعبة التي أوجدها انتشار فيروس كورونا، وذلك من خلال المشاركة والإطلاع على وتلقى المعلومات المرتبطة بالمخاطر والتشغيل في الوقت المناسب

IHA) (and IFAC, 2020a . وقد أكد PCAOB على متطلبات اتصال المراجعين الخارجيين بلجنة المراجعة، وذلك من خلال قيام المراجع الخارجي بإبلاغ لجنة المراجعة بالتغييرات الجوهرية في استراتيجيات وخطط المراجعة، والمخاطر الجوهرية التي تم تحديدها في البداية، وأسباب هذه التغييرات، وتشمل هذه التغييرات أمورا محددة ناتجة عن أزمة فيروس كورونا، مثل التغييرات في التقديرات والافتراضات المحاسبية والأمور المرتبطة بالقدرة على الاستمرار، أو الصعوبات الكبيرة التي تم مواجهتها أثناء المراجعة (PCAOB، ٢٠٢٠). ويأتي في أولويات لجنة المراجعة في ظل أزمة فيروس كورونا ما يلي (A and IFAC 2020a)

١- مراقبة التأثيرات على الربحية والتدفقات النقدية والحفاظ على رأس المال، والتركيز على قوة الميزانية، وتحديد المؤشرات المبكرة للفشل المالي، واعتبارات القدرة على الاستمرار، وأثار التقديرات المحاسبية والأحداث اللاحقة على التقارير المالية.

٢- إدارة مخاطر الطرف الثالث، وخطط العمل البديلة الموضوعة من قبل الإدارة، ومتابعة القوانين والتشريعات الجديدة، وضمان استمرارية النشاط والتفكير الشامل فيما يتعلق بالأزمة الحالية.

٣- مراقبة والحفاظ على بيئة الرقابة الداخلية الفعالة، مع مراعاة التغيرات الناتجة عن تحديث السياسات والإجراءات، وقضايا الأمن السيبراني وخصوصية البيانات، وإحلال وتغير الموظفين.

٤- رقابة احتمالات زيادة مخاطر الاحتيال بسبب الضغوط المالية وبيئات التشغيل الجديدة.

ويجب أن تشارك لجنة المراجعة في التحليل المحاسبي ودراسة تأثيرات انتشار فيروس كورونا على التقارير المالية، كما يجب أن تشارك في الرقابة على المخاطر الإضافية التي تتضمن (Deloitt, 2020):

رقابة ومناقشة تقييمات الإدارة المخاطر، ورغبة الإدارة في تحمل المخاطر، والقدرة على تحمل المخاطر.

رقابة التقارير المقدمة لمجلس الإدارة والتي تعدها الإدارة باستمرار عن المخاطر.

رقابة مستويات السيولة بالشركة ومواردها الرأسمالية.

رقابة مدى اكتمال اختبارات الضغوط الجوانب الرئيسية بالشركة وتوفر القائمة التي نشرها معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA مؤخرا بعنوان ١٩-AICPA COVID" لأعضاء لجنة المراجعة موضوعات يجب النظر فيها أثناء قيامهم بمهام الرقابة خلال هذا الوقت الصعب، وتتمثل هذه الموضوعات فيما يلي (Tysiac، ٢٨٢٠):

الدور الرقابي المبني على التفاعل وتقديم الدعم لمجلس الإدارة والمدير المالي.

الاستعداد لإدارة المخاطر ووضع خطط العمل البديلة.

متابعة التشغيل وتوجيه الأسئلة بشأن إدارة العمليات.

مناقشة الإجراءات التنظيمية والتشريعات الصادرة لتجنب أية تداعيات سلبية خلال عملية إعادة الفتح بعد كورونا.

الاطلاع الدائم على جميع الأحداث المرتبطة بالتقرير المالي والإفصاح.

التركيز على ضوابط استخدام التكنولوجيا والأمن السيبراني.

الخطوات الاستباقية بشأن ضوابط منع الاحتيال.

قـائـمـة الـمـراجع

المراجع العربية

أ.د/ أسامة محمد بدر، د/ أدهم محمد السيد/ دور الاحتياطي النقدي الاجتماعي في امتصاص تداعيات فيروس كورونا الاقتصادية وتكلفة التأمين عن الذات، دراسة تحليلية على الاقتصاد المصري، مجلة البحوث المالي والتجارية المجلد ٢٢، العدد الثالث يوليو ٢٠٢١.

أسماء رفعت، البطالة وتحسين أوضاع سوق العمل في مصر، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ١٧ يناير ٢٠٢٠

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (وأخرون) التقرير الاقتصادي العربي الموحد صندوق النقد العربي، أبو ظبي، أعداد مختلفة.

البنك المركزي المصري، تعليمات وإجراءات البنك المركزي للحد من تداعيات فيروس كورونا المستجد، ٢٠٢٠.

البنك المركزي المصري، تقرير السياسة النقدية ٢٠٢٠، (القاهرة: البنك المركزي المصري، ٢٠٢٠).

توفيق عباس عبد عون الحمائية الجديدة واثرها على الصادرات العربية، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية التجارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية ١٩٩٧.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، معدل البطالة السنوي ٢٠٢٠ .

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، معدل التضخم، ٢٠٢٠

جون هرسون، مارك هرندز العلاقات الاقتصادية الدولية نفسه، ط٤، الملك للنشر الرياض.

الحسيني حسن، "ميزان المدفوعات يسجل عجزا ٨.٦ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٩-٢٠٢٠ ، جريدة المال ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٠

د. سلوى محمد مرسي و د/ زينب محمد الصاوي تداعيات فيروس كورونا المستجد بالقطاع السياحي المصري، سلسلة أوراق السياسات (معهد التخطيط القومي) مايو ٢٠٢٠.

د/ أحمد يوسف عبده الشحات: الترتيبات الحمائية في ظل منظمة التجارة العالمية دار النيل للطباعة والنشر لسنة ٢٠٠١.

د/ اسامة محمد بدر د/ أدهم محمد اسيد د/ الاحتياطي النقدي الأجنبي فالقصاص تداعيات فيروس كورونا الاقتصادية وتلغ التأمين عن الذات مجلة البحوث المالية والتجارية جامع بورسعيد مجلد ٢٢ العدد الثالث يوليو ٢٠٢١.

د/ جيهان عبد السلام عباس أثر وباء كورونا على أداء الاقتصاد المصري، التداعيات السياسية لمواجهة المؤتمر العلمي الخاص بكلية التجارة، طنطا، لسنة ٢٠٢١، ص٤.

د/ جيهان عبد السلام عينات أثر وباء كورونا على الاقتصاد المري سياسات المؤتمر العلمي الخاص بكلية التجارة ط لسنة ٢٠٢١.

د/ رمضان عارف رمضان، مجلة البحوث المالية والتجارية المجلد ٢٢ العدد الأول يناير ٢٠٢١ جامعة بورسعيد.

د/ سارة ناصح "مؤشرات مختلطة: كيف أثر وباء كورونا على التجارة الخارجية المصرية، المركز المصري للمركز والدراسات الاستراتيجية ٢٤ سبتمبر ، ٢٠٢٠، صـ١٠٦.

د/ سالي محمد فريد التداعيات المحتملة لازمة كورونا ، معهد التخطيط القومي سلسلة على الاقتصاد المصري أوراق السياسات، الإصدار١٧ يونيو ٢٠٢٠ ج٣.

د/ سالي محمد فريد تداعيات كورونا وأثرها على العوائد المصرية معهد التخطيط القومي، من النقد الأمني، مرجع سابق ص ١٩.

د/ عبد السلام مخلوف وسفيان بن عبد العزيز التكتلات الاقتصادية وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة العالمية والمالية ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، يومي ٢/٢٧/٢٦ لسنة ٢٠١٢ المركز الجامعي الوادي.

د/ علاوي محمد الحسن: الإقليمية الجديدة منهج معاصر للتعامل مع الاقتصاد الاقليمي، مجلة الباحث العدد ٧ جامعة درقلة ٢٠١٠ الجزائر.

د/ فؤاد مرسي، الرأسمالية تحدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة ١٤٧ المجلس الوطني للثقافة والفنون، والآداب الكويت، ١٩٩٠.

د/ كمال ديب دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (مدخل بيئي) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر لسنة ٢٠٠٩.

د/ محسن أحمد الخضيري حرب العملات مقدمة في جزء العملات داخلا له العالم الجديد في الصراع التنافسي على سعادة العالم الطبعة الأولى دار ايتراك للطباعة والنشر ٢٠١٥.

د/ محمد توفيق عبد المجيد، الأقليمية وأطار العولمة المالية ماذا بعد الأزمة العالمية جامعة المنصورة كلية الحقوق بدون تاريخ.

د/ محمد سليمان قورة الممارسات الضارة في التجارة الدولية وسبل الطبعة الأولى، دار النهضة العربية لسنة ٢٠١٥.

راجع د/ جعفري عمار، د/ غانم عبد الله، حرب العملات الحمائية الجيدة في ظل الأزمة المالية العالمية مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية العدد ٢– جامعة بسكرة الجزائر.

مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي، انعكاساتها على الاقتصاد المصري لسنة٢٠٢٠، ص ١٥.

المركز المصري للدراسات الاقتصادية، متابعة أثار كوفيد على الاقتصاد المصري قطاع السياحة، نوفمبر ٢٠٢٠، العدد٢٥

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تطور النظام التجاري وتوجيهاته من منظور إنمائي، مذكرة من إعداد الأوكتاد جينيف ٢٠١٢.

نفس المعنى د/عبد الواحد العصفوري، العولمة والجات (التحديات والفرص) مكتبة مدبولي ط٢٠٠٠، القاهرة.

الهيئة العامة للاستعلامات ، أهم الاجراءات الحكومية لمواجهة فيروس كورونا خلال ١٠٠ يوم ، ٦ يونيو ٢٠٢٠

وزارة المالية التقرير المالي الشهري (القاهرة نوفمبر ٢٠٢٠، المجلد ١٥ عدد ١٣ صـ٦١.

وزارة المالية، دليل مبسط عن انفاق الموازنة العامة لعام ٢٠/٢٠، (القاهرة: وزارة المالية، ٢٠٢٠).

المراجع الأجنبية

daily news, "Egyptian pound appreciates 30 piasters against US dollar in 2020 despite COVID-19", January 2020

Ministry of planning and Economic development, impact of COVID-19 on the Egyptian economy: Economic sectors, jobs, and household, regional program policy note 06, (Cairo: Ministry of planning and Economic development, June 2020).

state information service, "EGP among best world currencies against dollars in 4 years", 15 February 2021.

المواقع الإلكترونية

http://www.eces.org.eg/publicatiosDetails?Lang=AR&C=1&T=ID=125 &%D8%B1%D8%A3%D9%8A-%D9%8A-%8%AE%D8%A8%D8%B1-(%D8%B1%B1%D8%D9%9%81%8A)

https://almalnews.com/%D9%D9%8AD8%B2%D8%A7%D986-%D8% A7% 84% 85% D8% AF% 81% D9% 88% D8% B9% A7% D8%AA-

https://www.capmas.gov.eg/pages/indicatorspage.aspx?ind_id=1117.https://aawsat.com/home/article/2453066/%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%D9%81%D8%A7%D8%B9-%85DAF%D9%B4
https://www.ecsstudies.com/13168/?fbclid=IwAR2dbGppT-hqqJMD088b-qUMg-kgCBgDrvMw0QKEURY3SRiJ02w00O4ccME

https://www.capmas.gov.eg/pages
indicatorspage.aspx?page_id=6130&ind_id-2542.
https://dailynewsegypt.com/2021/01/02/egyptian-pound-appreciates-30-piasters-against-us-dollar-in-2020-despite-covidp19/
https://www.sis.gov.eg/Story/204421/%D8%A3%D9%87%D9%85%D8%A7%
D9%84%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-100-%D9%8A%D9%88%D9%85?lang=ar

State Information Service , Sisi satisfied with IMF's praise to performance of Egyptian economy, 21 November 2020, Available at:https://www.sis.gov.eg/Story/153099/Sisji-satisfied-with-IMF%E2%80%99s-praise-toperformance-of-Egyptian-economy?lang=en-us